عشرة حلول اقتصادية إسلامية
تغنينا عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومشتقاته

أزمة التعليم في تونس
ورؤية حزب التحرير
للتعليم في دولة الخلافة

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

أزمة البلاد متفاقمة،
حين لا تسمع السلطة
لـــرأي الناصح الأمين

التحرير — الأحد 05 ربيع الثاني 1444هـ الموافق لـ 30 أكتوبر 2022 م العدد 414 الثمن 1000 م — التحرير

كتاب مفتوح من حزب التحرير - ولاية تونس
إلى أعضاء الحكومة التونسية
إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي
هو صك آخر لاستعمار تونس

الإرهاصات السياسيّة لإصدار وعد بلفور المشؤوم

مجزرة نابلس وبطولة أهلها تعرّي المتخاذلين وتبرق رسالة لجيوش المسلمين

كلمة العدد

أزمة البلاد متفاقمة، حين لا تسمع السلطة لرأي الناصح الأمين

رغم مرارة التجارب التي مرت بها كل دولة ربطت رقبة اقتصادها بمنظمة صندوق النقد الدولي على أمل الحصول منها على ما يعزز استقرارها المالي، ويثبت صعيدها الاقتصادي، إلا وفقدت كل أمل في تحقيق نهضة اقتصادية، بل وتدمرت، في كل الحالات بُناها التحتية، كالطرقات والموانئ والمطارات، ومحطات الكهرباء، والمدارس والمستشفيات، وأقفرت المدن الصناعية، فتقلصت الطبقة الوسطى في تلك المجتمعات حتى لكادت تندثر. بعد أن تمكنت من السيطرة على مواردها الأساسية وإجبارها على القبول بالتواجد العسكري فيها، كمنح واشنطن تونس صفة حليف أساسي خارج حلف شمال الأطلسي(الناتو). ولعل في الإشارة إلى ما فعلته الأوامر التي أملتها هذه المنظمة تحت مسمى الإصلاحات بالملاوي مثلا أو الخراب الذي جرته سياسات هذا الصندوق على دولة الشيلي حين قدم حاكمها المجرم «بينوشي» كل التنازلات الاقتصادية، وفتح أسواق بلاده واسعة أمام المنتجات الأمريكية، وكذلك شروط هذا الصندوق التي فرضها على مصر في ثمانينات القرن الماضي بتخلي الدولة كل الميادين الاقتصادية وبيع القطاع العام وإحلال القطاع الخاص محل الدولة وتعويم الجنيه المصري، مما أدي إلى تشريد آلاف العمال، وتسريح عدد مهول من موظفي الدولة

ورغم النتائج الكارثية، التي لا تخفى على أحد، والتي ضل يسجلها الاقتصاد التونسي، تبعا لفشل المنوال التنموي الذي اعتمد منذ سبعينات القرن الماضي، بعد كارثة تجربة التعاضد لبورقيبة واشتراكيته التي حطمت أسس البنى الاقتصادية للبلاد، أين أتلف وأهدر أول قرض استلمته حكومة بورقيبة من صندوق النقد الدولي سنة 1964والمقدر 13 مليون دولار، بعد أن قبل بانضمام تونس إلى هذه المؤسسة الاستعمارية في عام 1958، هذا المنوال الذي يرتكز على استقطاب الصناعات التصديرية الأجنبية، من خلال ما يسمى بقانون أفريل 72، الباحثة عن تقليص كلفة إنتاجها لتوفر العمالة الرخيصة أمامها وفرص الإعفاء من الأداءات التي توفرها لها السلطة القائمة، وهو المنوال الذي ظل يتبعه كل ماسك بالسلطة في بلادنا تحت عنوان جلب الاستثمار وتوفير مواطن الشغل، وبتتابع الأزمات الإقتصادية وتفاقم مديونية البلاد التي جرتها سياساتهم الخرقاء، صار بن علي وجهازه الإعلامي الغبي يتغنى بحكمة التعاون مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الاستعمارية والوقوع تحت ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي صارت وطأتها تضغط على بلادنا كلما تمادت السلطة في سياسة الاقتراض، لتتعمق أزمة البلاد مع إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 بالشروع في اعتماد سياسة التفريط في القطاعات الاستراتيجية، كصناعة الأسمنت وتكنولوجيا الاتصالات

رغم هده النتائج المدمرة المسجلة عالميا ومحليا، لكل دولة قبلت بالرضوخ لمخطط المنظمات المالية الرأسمالية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومع كل المصائب التي تزداد ثقلا على الناس في بلدنا، حيث ازدادت نسب الفقر بين أبنائنا وارتفعت معدلات البطالة، وارتفع التضخم إلى مستويات تنذر بعواقب مجتمعية وخيمة، بتراكم كل تلك الديون التي لم يجد القائمون على شؤون الناس من حل إلا بالإيغال في الالتجاء إلى مزيد منها، مما فتح الباب لحيتان المال من أجل تشديد شروطهم والتلكئ في الاستجابة لتلك المطالب، إلا بتحقيق شروطهم التي طالت كل المجالات، كالهيمنة السياسية والطلبات الإجتماعية والتدخل في النواحي الثقافية. رغم كل دلك وغيره كثير، أبت حكومة قيس سعيد، التي ظلت تدعي أنها جاءت لتصلح ما أفسدته الحكومات السابقة، إلا أن تنهج نفس نهج من سبقوها في الخضوع إلى الدوائر الاستعمارية ومؤسساتها المالية واشتراطاتها بل وأوامرها التي لا تقبل عنها بديلا مما فاقم أزمة البلاد أكثر، ومكّن أكثر فأكثر للقوى الاستعمارية واستخباراتها من التوغل في بلادنا، واحتدام الصراع بينها للهيمنة على سيادتنا وقرارنا، رغم كل ذلك عدت حكومة قيس سعيد مجرد إمضاء اتفاق مع خبراء صندوق النقد الدولي لمنح تونس تمويلًا بقيمة نحو 1.9 مليار دولار على مدى 48 شهراً نصرا سياسيا لها، وتحقيق لتحدّ كبير أمام خصومها السياسيين، رغم تفاهة المقدار التي نالته بعد مارطون من المفاوضات المذلة. إلا أن الأخطر في كل ذلك أن الوسط السياسي ومنظمات ما يسمى بالمجتمع المدني لا ترى عن التفاوض مع المؤسسات المالية الاستعمارية للاقتراض منها علاجا للوضع الاقتصادي الذي ترزح تحته مندوحة، إلا أن بعضها كان يرجو أن لا يحصل ذلك على يد هذه الحكومة لانفراد قيس سعيد بالسلطة دونهم.

ورغم أنه يعلم أن سلطة قيس سعيد وخبراءها، والوسط السياسي بأكمله، هو سليل الثقافة العلمانية، وخريج المدرسة الرأسمالية، وأنهم يصرون كذلك على ربط تونس بالغرب واستبعاد الإسلام وأحكامه، إذ تجاهلوا تماما نظامه الاقتصادي العريق الذي قاد البشرية قرونا طويلة، عاش الناس في ظله في بحبوحة العيش، وكانوا ينعمون بحياة اقتصادية آمنة خالية من الأزمات مدة تجاوزت ثلاثة عشر قرنا، إذ كانت قوافل الزكاة تجوب البلاد بحثا عن فقير واحد ليأخذ الزكاة فلا تجده، في حين أن الفقر اليوم يكاد يشمل الجميع، إلا قلة من أصحاب المصالح. فإن حزب التحرير ولاية تونس توجه بكتاب مفتوح لأعضاء الحكومة إثر إمضاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لاعتباره ذلك الاتفاق صك آخر لاستعمار تونس، وذلك يوم 25 أكتوبر 2022 إلا أن السلطة تأب قبول ،صح المخلصين وتنأى بنفسها عن أن تحرج أمام أسيادها فتتهم بالاستماع إلى الرأي الشرعي، فرفضت قبول وفده الذي أرسله إليها وعسكرت ساحة القصبة المفضية إلى مقرها، فكانت هزيمتها الفكرية السياسي الثانية أمام حزب التحرير، بعجزها عن مجابهة الأفكار بالأفكار إن كان لها فكر، بعد هزيمتها الأولى يوم أن رفض المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، وهو المعهد الرسمي الذي يقع تحت إشراف رئاسة الجمهورية، قبول نسخ من كتاب «نقض الفكر الغربي الرأسمالي، مبدأ وحضارة وثقافة» الذي أصدره حزب التحرير مؤخرا، والذي حمله إلى المعهد وفد من لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية تونس. وأنه وإن كانت ولاية الحزب في تونس لا تأمل منهم إذعانا للحق، وتواضعا لله، نظرا لشدة القبضة الغربية عليهم، فإنه أراد أن يتوجه إلى أبناء الأمة في تونس، وسائر أبناء الأمة الإسلامية، ليكشف لها واقع الحال وإلى أي مدى ارتكست إليه السلطة في بلادنا، وأن الحل ميسور في شرع رب العالمين سبحانه وتعالى، وذلك في إطار منهجيته بالصراع الفكري لعقائد الكفر وأنظمته وأفكاره، وللعقائد الفاسدة، والأفكار الخاطئة، والمفاهيم المغلوطة، وبالكفاح السياسي للدول الكافرة المستعمرة، التي لها سيطرة ونفوذ على البلاد الإسلامية ومكافحة الاستعمار بجميع أشكاله الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكشف خططه وفضح مؤامراته لتخليص الأمة من سيطرته، وتحريرها من أي أثر لنفوذه.

يقول الحق تبارك وتعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ» (24)-الأنفال

حزب التحرير / ولاية تونس:

ندوة صحفية بخصوص وفد حزب التحرير الذي توجه إلى رئاسة الحكومة بالقصبة يوم 25 أكتوبر 2022،

لتقديم موقف الحزب حول اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي

عقد حزب التحرير ولاية تونس ندوة صحفية, يوم الخميس 27 أكتوبر 2022, بخصوص وفده الذي توجه إلى رئاسة الحكومة بالقصبة يوم 25 أكتوبر 2022, لتقديم كتاب مفتوح حول اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي.

ندوة افتتحها الأستاذ المحامي عماد الدين حدوق وأشار فيها إلى أن الحكومة والنظام التونسي في مخالفة مستمرة لقوانينه إزاء تعامله مع حزب التحرير دون غيره من الأحزاب, منددا بعسكرة ساحة القصبة ومنع الحزب من انجاز وقفته الاحتجاجية حول اتفاق السلطة مع صندوق النقد الدولي, وقال إن تعقّب حزب التحرير وهرسلة أعضاءه وشبابه وأنصاره والتضييق عليه في جميع أعماله يأتي في إطار تماهي الحكام والنظام في تونس مع طلبات صندوق النقد الدولي وشروطه لمدّ الحكومات بالقروض الربوية التي ترهن البلاد. وإمتثالا لأوامر «المسؤول الغربي الكبير», الحاكم الفعلي للبلاد.

وذكّر الأستاذ حدوق بأن التعتيم الإعلامي المضروب على حزب التحرير ومنعه المستمر من العمل في الساحات العامة منذ تصريح الرئيس السابق الباجي قايد السبسي أمام مجلس الأمن القومي بأن «جِدوا لي حلا لحزب التحرير».

وفي مداخلته, قال الأستاذ خبيب كرباكة رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير إن تونس والعالم الإسلامي يمر بفترة خطيرة تستوجب وقفة جدّ من الجميع, وان حالة الأزمة التي نعيشها اليوم تذكرنا بتاريخ 1870 تاريخ تسليم تونس للاستعمار المباشر عبر الكوميسيون المالي الذي يمثله اليوم صندوق النقد الدولي, الذي يفرض وصاية

ورقابة قبلية على أعمال الحكومة بموجب هذا القرض الأخير الذي يهلل له الوسط السياسي برمته, وعرّج على الأرقام المفزعة التي تتعلق بالدين العمومي الذي خلفته حكومات التبعية والاستعمار, إذ بلغ حجم الدين 115 مليار دينار, حيث تضاعفت ديون تونس منذ 2011 الى اليوم ب 300 بالمائة, والتي تؤكد ان البلاد قد سلّمت للاستعمار ورهنت أجيالها القادمة.

وفي سياق منع الحزب من إيصال موقفه الرافض لسياسة التداين وبيع البلاد, قال كرباكة إنه من الطبيعي أن لا يستمع حكام اليوم إلى حزب التحرير, فهم أمثال لمن سبقهم في الإرتماء في أحضان الصناديق المالية الدولية الناهبة, وقد سلّموا تونس لمشعوذي السياسة ودجالي الاستعمار. ومن الطبيعي أيضا أن تصدر لنا أوروبا الاستعمارية أزمتها الخانقة.

من جانبه أكد رئيس المكتب السياسي للحزب الأستاذ عبد الرؤوف العامري أن الحكومة والسلطة القائمة منهزمة هزيمة سياسية تامة أمام حزب التحرير وأمام الفكر الذي قارعهم به, ودليل ذلك رفضهم قبول وفد الحزب ورفض استلام الكتاب المفتوح الذي وجّهه حزب التحرير إلى أعضاء الحكومة التونسية حول إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأبرز العامري أن عملية الاتفاق حول القرض تمت بعلم وإقرار وقبول من كامل الوسط السياسي القائم في تونس, حكومة ومعارضة, كما أن قبول صندوق النقد الدولي جاء بعد شرط جرّ ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني وعلى رأسهم الإتحاد العام التونسي للشغل, وذلك ليكون عامل صدّ لأي تحرك شعبي مضادد لهذا القرض ونتائجه الخطيرة على حياة الناس.

وقد أصدر الحزب بيانا صحفيا أكّد فيه انه «رغم تحويل ساحة القصبة إلى ثكنة أمنية وعسكرية. استطاع حزب التحرير تسجيل موقف سياسي رافض لرهن البلاد والعباد للدوائر الغربية، في وقت ارتمت فيه الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) في أحضان الغرب وأقرت بهيمنته على البلاد، وأن حزب التحرير اليوم هو أشد عزما وحزما لإسقاط الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية، وإخراج البلاد من أزماتها بإقامة حكم راشد على أساس الإسلام في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

للإشارة, فإن الندوة الصحفية تحدث فيها الأساتذة عن تفاصيل الاتفاق الذي عقدته الحكومة وعن آثاره الوخيمة على تونس اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا, لا يتسع المجال لذكرها, بإمكان الاستماع لها على الصفحة الرسمية لحزب التحرير على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك: Hizb At-tahrir Tunisia

..... وهذا نص البيان, والكتاب المفتوح الموجّه للحكومة التونسية : .....

بيان صحفي

رغم تحويل ساحة القصبة إلى ثكنة أمنية وعسكرية
حزب التحرير يسجل موقفا سياسيا رافضا بيعَ تونس لصندوق النقد الدولي ومشتقاته

لم تكتف حكومة الرئيس بإمضاء صك عبور لصندوق النقد الدولي لإحكام قبضته على البلاد والعباد، ولم تكتف برشوة الاتحاد العام التونسي للشغل لمشاركتها في جريمة الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي وجرعاته المميتة، ولم تكتف بتلفيق التهم لشباب حزب التحرير ظلما وبهتانا لإنهاك الحزب وإشغاله بنفسه حتى لا يكشف مؤامراتهم مع الدوائر الاستعمارية وأذرعها المالية، لم تكتف بذلك كله، فعمدت صباح هذا اليوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى تحويل ساحة القصبة إلى ثكنة عسكرية وأمنية وأغلقت كل المداخل من وإلى ساحة قصر الحكومة، ومنعت الحشود من الوصول والتجمهر لمنع الوقفة التي دعا لها حزب التحرير/ ولاية تونس للتصدي لسياسة بيع تونس للاستعمار. ورغم ذلك، استطاع الحزب أن يقوم بالوقفة ويرسل الرسائل التالية:

-1 إن تكميم الأفواه وعدم السماح لحزب التحرير/ ولاية تونس بالتعبير عن رفض الاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، يؤكد أن الدولة لا تملك قرارها السياسي، وأن السفراء الأجانب لا يسمحون لها بترك من يعبر عن رفضه للهيمنة الغربية وأذرعها المالية. فالغرب يسمح بالتظاهر فقط لمن يقرّ بهيمنته على البلاد حضاريا وماديا ولا يسمح ما دون ذلك.

-2 إن القروض الخارجية فيها ضرر محقق على استقلال البلاد وقرارها السياسي، فطريق القروض الخارجية للتمويل كانت في السّابق طريقا للاستعمار المباشر على البلاد؛ فعن طريقها وصل الفرنسيون لاستعمار تونس، وهي اليوم طريق أساسي لبسط النفوذ والتآمر على البلاد ولا يأتي منها خير أبدا.

-3 إنه لا حل لنا إلا بنبذ المبدأ الرأسمالي ونظامه الاقتصادي والمالي، ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وبالمقابل تفعيل المشروع الحضاري الإسلامي لاستشراف حياة جديدة آمنة مطمئنة خالية من الأزمات الاقتصادية أو المالية، في ظل عدالة النظام الاقتصادي الإسلامي.

وقد تخللت الوقفة كلمات ورفعت شعارات ضد سياسات الحكومة التي رهنت البلاد والعباد للاستعمار، كما توجه وفد من حزب التحرير/ ولاية تونس لرئاسة الحكومة لتسليمهم كتابا مفتوحا من الحزب بعنوان: «إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي هو صك آخر لاستعمار تونس».

وفي الختام نقول:

لقد استطاع حزب التحرير/ ولاية تونس تسجيل موقف سياسي رافض لرهن البلاد والعباد للدوائر الغربية، في وقت ارتمت فيه الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) في أحضان الغرب وأقرت بهيمنته على البلاد، وإن حزب التحرير اليوم هو أشد عزما وحزما لإسقاط الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية، وإخراج البلاد من أزماتها بإقامة حكم راشد على أساس الإسلام في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة. قال تعالى: [الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

كتاب مفتوح من حزب التحرير - ولاية تونس إلى أعضاء الحكومة التونسية

إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي هو صك آخر لاستعمار تونس

السيدات والسادة أعضاء الحكومة التونسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بعد الاتفاق يوم 15 أكتوبر 2022 بين صندوق النقد الدولي وتونس على مستوى الخبراء على تمويل قدره 1.9 مليار دولار لمدة 4 سنوات، نتوجه إليكم، نحن حزب التحرير ولاية تونس، ناصحين ومحذرين من عاقبة هذا الاتفاق وتداعياته على البلاد والعباد، خاصة وأنكم زعمتم في أكثر من مناسبة أنكم جئتم لتصلحوا ما أفسدته الحكومات السابقة.

أيها السيدات والسادة،

لقد درجت حكومات ما قبل الثورة وما بعدها على اتباع سياسة الاقتراض لمعالجة الأزمات الاقتصادية وتقديم التعهدّات بتطبيق البرامج والإملاءات الخارجيّة دون الرجوع إلى الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى الوقوع في دوّامة المديونية وإدخال الاقتصاد في دائرة مفرغة يتزايد فيها طلب الدولة على القروض لتسديد الديون السابقة، بالإضافة إلى إرهاق الشعب بزيادة الضرائب المجحفة لتذهب هباءً منثوراً خاصة للمقرضين الخارجيين، ولا شك أنكم تدركون أنّ القروض الممنوحة لتونس من طرف صندوق النقد الدولي في 2013 (1,5 مليار دولار) و2016 (2,8 مليار دولار) و2020 (0.745 مليار دولار) لم تحل المشكلة الاقتصادية، بل على العكس من ذلك فقد ازداد الفقر وارتفعت نسبة البطالة والتضخم وتراكمت الديون بشكل مطرد بسبب القروض وخدمة الدين (الربا) وتدهور سعر العملة، حتى وصلت إلى 114 مليار دينار بحسب توقعات وزارة المالية للسنة الحالية (2022).

وأخطر ما في الأمر أن أكثر من ثلثي هذه الديون مستحقة لجهات خارجية تقايض مستحقاتها المالية بشروط مجحفة؛ حيث اتخذ صندوق النقد الدولي من القروض أداة لفرض شروطه على تونس، كتقليص كتلة الأجور ورفع الدعم عن الطاقة وعن المواد الغذائية الأساسية، والتخفيض في قيمة الدينار، والتقشف في الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، وخوصصة الملكية العامة والتفويت فيها للأجنبي، والتدخل في الجانب التشريعي والثقافي والسياسي وما ترتب عن ذلك من تبعية سياسية مطلقة وتدهور على مستوى المعيشة والقيم المجتمعية، ويكفي في هذا الخصوص أن نرجع إلى قانون الاستثمار وقانون استقلالية البنك المركزي لنعرف حجم الكوارث التي ترتبت عما يسمى بالإصلاحات الكبرى التي فرضها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على حكومة يوسف الشاهد السابقة.

إنكم تعلمون أنّ شروط صندوق النقد الدولي غير قابلة للنّقاش أو التّفاوض، وقد يسمح بإمهال الدّولة مدّة من الزمن لتطبيق شروطه ولكنّه لا يسمح بتغييرها مطلقا، بدليل أنه امتنع سنة 2019 عن تسليم تونس القسط السادس والسابع من القرض الممدد (2016-2020)، رغم تنفيذ 85 بالمائة مما يسمى بالإصلاحات (الاملاءات) المطلوبة بحسب ما صرح به توفيق الراجحي الوزير السابق المكلف بالإصلاحات الكبرى، وهو ما يؤكد أنّ وظيفة صندوق النقد الدولي الأساسيّة في العالم هي بسط النفوذ عن طريق الشروط التي يفرضها على الدّول.

أيها السيدات والسادة،

هل تتوقّعون باتباعكم سياسة الاقتراض نتيجة مغايرة لما وصل إليه أسلافكم في الحكم؟

إنّ حزب التحرير-ولاية تونس يدرك أنكم على وعي بالتداعيات الخطيرة لهذه الشروط بدليل أنكم أجريتم اتفاقا على الزيادة في الأجور مع الاتحاد العام التونسي للشغل لامتصاص غضب الشارع من جهة، واستجابة لصندوق النقد الدولي الذي اشترط التفاهم مع الاتحاد حتى تُنفَّذَ شروطُه دون تنغيص من جهة أخرى.

إن القروض الخارجية فيها ضرر محقق على استقلال البلاد وقرارها السياسي، فطريق القروض الخارجيّة للتّمويل كانت في السّابق طريقا للاستعمار المباشر على البلاد؛ فعن طريقها وصل الفرنسيون لاستعمار تونس، وهي اليوم طريق أساسي لبسط النّفوذ والتآمر على البلاد ولا يأتي منها خير أبدا. وبلدنا تونسخيرشاهدعلىذلك، فإجمالي الدين العام بالدينار بلغ 105.7 مليار دينار في مارس/آذار الماضي أي أنه تضاعف أكثر من 4 مرات عما كان عليه سنة 2010 (25 مليار دينار).

فهل باقتراضكم من صندوق النقد الدولي الاستعماري ستقطعون مع سياسات من سبقكم في الحكم، وتصلحون بذلك ما أفسدوا؟ أم أنكم ستراكمون ديون تونس أكثر فأكثر وترهنون بالمقابل مقدرات البلاد الاقتصادية وقرارها السياسي ومستقبل الأجيال القادمة لعدو ماكر لا يرقب فينا إلّا ولا ذمّة؟

أيها السيدات والسادة،

إن الاقتصاد لا يعالج بالاقتراض من هذه المنظمة الدولية أو تلك، وإنما بالوقوف على واقع المشكلة الاقتصادية ابتداءً ثم البحث عن المعالجات الصحيحة، خاصة وأنّ الأزمة الاقتصاديّة في تونس ليست من قبيل الأزمات العابرة، وإنّما هي أزمة هيكليّة شملت جميع القطاعات الاقتصاديّة،وسببها الأساسي النظام الرأسمالي الذي مكّن من خلال تشريعاته الاقتصادية من وضع اقتصاد البلاد تحت الهيمنة الغربية وأذرعها المالية، مما أدى إلى:

فرض سياسات اقتصادية عقيمة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية التي تشترطها المؤسسات المالية عند منح القروض، وهو ما أعاق قطاعات حيويّة كالفلاحة، والصّناعة والتّجارة، واستبدال قطاعات هامشيّة كالسّياحة بها، واعتماد المناولة في القطاع الصناعي لفائدة الشركات الأجنبية التي تحتاج ليد عاملة رخيصة وامتيازات ضريبية لتعزيز قدراتها التنافسية، وفرض اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دمرت النسيج الصناعي وزادت من نسب البطالة والفقر وعمّقت العجز في الميزان التجاري.

الاستيلاء على المؤسسات العمومية ونهب ثروات البلاد من نفط وغاز ومعادن وغيرها من طرف الشركات الاستعمارية باسم الاستثمار الخارجي.

ربط الدّينار بالعملات الأجنبيّة مما جعل قيمته في انحدار حتّى يكاد يفقدها، فتراجع الدينار التونسي أمام الدولار خلال السنوات التي أعقبت الثورة بنسبة ٪128 (1.42 د للدولار الواحد سنة 2011 إلى 3.25د حاليا).

ثم إنّ النظام الرأسمالي نفسه هو أصل الداء وشر البلاء؛ لأنّ الأسس التي تنبني عليها الحياة الاقتصادية الرأسمالية هي أسس مدمرة بطبيعتها. ومن هذه الأفكار الرأسمالية الهدّامة والمفاهيم الاقتصادية الخطيرة:

تصوير المشكلة الاقتصادية بأنها الندرة النسبية للسلع والخدمات (الثروة)، وليس التوزيع العادل لهذه الثروة.

اعتماد الاقتصاد الرأسمالي على الربا.

فساد النّظام النّقدي العالمي الذي أقصى الذهب والفضة عن النقد، وجعل الدّولار أساس النقد العالمي.

الحصر الخاطئ للملكيّات الذي تفرّع إلى قطاع خاصّ (الملكية الخاصة) وقطاع عامّ (ملكية الدولة)، وإغفال الملكية العامة التي نص عليها الاسلام وتميّز بها عن سائر الأنظمة.

ومما زاد الطين بلة أنّ الرأسمالية تم تحويلها إلى نظام عالمي جَبْرِي تحت اسم العولمة مما أدّى إلى زيادة في الفتك الاقتصادي العالمي وسرعة تأثير الأزمات على الاقتصاديات الضعيفة كما يحدث اليوم في تونس، ومثاله ارتفاع نسبة التضخم واضطراب سعر العملة وانتشار المزيد من الفقر المدقع بسبب الكورونا وحرب روسيا وأوكرانيا.

أيها السيدات والسادة،

إنّ كتابنا هذا دعوة صادقة يُوجّهها حزب التحرير إلى أعضاء الحكومة، حتّى يقطعوا صلتهم بالمؤسسات المالية الدولية ولا يستجيبوا لوصفات صندوق النقد الدولي وجرعاته المميتة، فالاقتراض من هذه المنظمات التي تعمل بالنظام الرأسمالي الربوي يجرُّ البلاد إلى مزيد من الفقر والتبعية، علاوة على استجلاب سخط رب العالمين لأنه تعامل بالربا الذي حرمه الشرع، لقوله تعالى: [يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ] وقوله: [وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا].

إن أخطر ما في الأمر أنّ السّلطة وخبراءها، خريجي المدرسة الرأسمالية، يصرون على ربط تونس بالغرب واستبعاد الإسلام وأحكامه، فتجاهلوا تماماً نظاماً اقتصاديا عريقا قاد البشرية قروناً طويلة، عاش الناس في ظله في بحبوحة العيش، وكانوا ينعمون بحياة اقتصادية آمنة خالية من الأزمات مدة تجاوزت ثلاثة عشر قرنا، فكانت قوافل الزكاة تجوب البلاد بحثاً عن فقير واحد ليأخذ الزكاة فلا تجده، في حين أن الفقر اليوم يكاد يشمل الجميع إلّا قلّة من أصحاب المصالح.

ولذلك فإننا في حزب التحرير ولاية تونس ندعوكم لنبذ المبدأ الرأسمالي ونظامه الاقتصادي والمالي، ورفض الاستجابة للضغوط الدولية ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وعليكم بالمقابل تفعيل المشروع الحضاري الإسلامي لتستشرفوا حياة جديدة آمنة مطمئنة خالية من الأزمات الاقتصادية أو المالية، في ظل عدالة النظام الاقتصادي الإسلامي، فالإسلام وضع نظاماً ربانياً يحول دون سيطرة أي طبقة في المجتمع على سائر الناس.

أيها السيدات والسادة،

إن تبني الإسلام مبدأ ينبثق عنه نظام، وتطبيق أنظمته ومنها النظام الاقتصادي كفيل بأن يعالج مشاكلنا وأزماتنا. فالأسس التي شرعها الإسلام وبنى عليها نظامه الاقتصادي قادرة وحدها على حل الأزمات الاقتصادية في البلاد دون حاجة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية الأجنبية الاستعمارية التي لا تريد لنا نهضة ولا رفعة، كما أنّ هذه الأسس كفيلة بإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً في المجتمع فلا يبغي أحد على أحد ولا تتسلط حفنة من الأثرياء والشركات الأجنبية على مقدرات البلاد والعباد.

وإنّ هذه المعالجات ليست خيالاً وإنما هي فكر يعالج واقعاً، وقد طبّقت بالفعل في التاريخ الإسلامي في عهد الخلافة فأنتجت خيرا عميما، وسيعود هذا الأمر مرة أخرى بإذن الله تعالى كما ذكر رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: «يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثِي الْمَالَ حَثْيًا، لَا يَعُدُّهُ عَدَدًا» (رواه مسلم).

28 ربيع الأول 1444هـ/24 أكتوبر 2022م

حزب التحرير- ولاية تونس

أ. علي السعيدي

أزمة التعليم في تونس
ورؤية حزب التحرير للتعليم في دولة الخلافة (ج1)

أولا:أزمة التعليم في تونس

الحمد لله رب العالمين الذي فرض علينا طلب العلم وجعل مرتبة العلماء بعد الأنبياء.. و الصلاة والسلام على خير المرسلين القائل: «يوزَن يوم القيامة مدادُ العلماء بدم الشّهداء»...

لقد أولى الإسلام العلم والتعليم أهميّة عظيمة فهو من ضروريات الحياة ومظهر من مظاهر النّهضة ودليل على ارتقاء الأمم، فالغاية من التعليم هي تكوين الشخصيات الإسلامية وتزويد المجتمع بما يحتاجه من العلوم والمعارف لتحقيق الاكتفاء والرّفعة لئلا نكون بحاجة إلى غيرنا من الدول، بالإضافة إلى أنه الطريق التي يتم بها حفظ ثقافة الأمة ونشرها والتي هي عنوان حضارتها وأساس مقاييسها ونظام حياتها التي تسعى لتطبيقه في الداخل ونشره في الخارج.

إنّ أخطر مشكلة يعاني منها التعليم السائد حاليا أنّه مفروض على التّونسيين من عهود الاستعمار. هدفه حفظ المعلومات لاجتياز الامتحانات ونيل الشهادة بدل أن تفسح للمتعلمين المجال الكافي لهضم المادة والتفكير والتحقيق والتحليل والربط والتطبيق... فالهدف هو المعلومات وليس التلميذ، والشهادة وليس العلم النافع، وذلك بشكل ممنهج، ليكون التّعليم شكلا من أشكال الاستعمار الفكري والغزو الثقافي، فالتّعليم الآن يعمل على جعل المتعلّمين علمانيين ينادون بالديمقراطية والحريات ويدافعون عنها... تعزّز فيهم الرابطة الوطنية والقومية لتحل محل الإسلام. وليكونوا ومجتمعهم تابعين دوما لأوروبا.

ومن مظاهر أزمة التّعليم التي أفسدته حتّى عاد دون جدوى؛ المؤسسات التعليمية، التي تتميّز بانعدام الرّؤية وسوء التنظيم فلا ترابط بين مراحل التعليم المختلفة. فالدّولة في تونس لا تتحمل مسؤولية التعليم ولا تهيئ ما تتطلبه العملية التعليمية من مؤسسات ووسائل تعليمية، ومدارس، وجامعات، ومكتبات، ومختبرات، والأهم من ذلك معلمين مؤهلين وعلماء...الخ. وعند تسليط الضوء على المدارس في معظم بلاد المسلمين نجد أن هناك قصورا في توفير المدارس في كل مكان خاصة في القرى والمناطق النائية، وإن توفرت فلا تتوفر فيها البيئة المناسبة من حيث جاهزيتها بكل ما تحتاجه العملية التعليمية من مبانٍ ملائمة وكهرباء ومياه نظيفة وتهوية وتدفئة ووسائل وأدوات... فلا الاقسام مناسبة من حيث اتساعها أو إضاءتها، ولا المقاعد من حيث الراحة وملائمتها لجلوس التلاميذ فترة طويلة، واكتظاظ الصفوف في الكثير منها.

وهذا ينطبق على الجامعات أيضا، فلو نظرنا إلى تكاليف التعليم في ظل المبدأ الرأسمالي الذي نرزح تحته - والذي تكون الأسرة فيه هي المسئولة عن تعليم أفرادها وليست الدولة - نجد أن التعليم الجامعي مكلف ومرهق لميزانية الأسر، مما يجعل البعض يتخلى عن طموحه الجامعي رغم تفوقه لعدم قدرته على تكاليفه، أو يضطر الأهل أحيانا إلى بيع أراضيهم وممتلكاتهم أو الاقتراض أو امتهان أكثر من عمل، أو يعمل الطالب نفسه ليتمكن من تسديد تكاليف الدراسة الجامعية الباهظة من رسوم وكتب ومواصلات وغيرها.

هكذا ترى التّعليم كلّه عوائق، تُعيق المتعلّمين فلا يُكمل تعليمه إلّا أقلّ القليل وحتى من يتمكنون من إكمال تعليمهم الجامعي ففرص العمل قليلة، والأجر منخفض.

فصار التّعليم مصدرا للأزمة، ما جعل اليأس يستفحل، ما خلق مشكلة أخرى تُعيق بناء مستقبل أفضل. هي مشكلة «هجرة الكفاءات» والتي تنقل العقول والخبرات والمهارات إلى دول الغرب، مما يؤثر في قوة الأمة الإسلامية فكرياً وحضارياً وتربوياً وعلمياً... فمئات آلاف الطلاب من البلدان الإسلامية يتابعون دراستهم في الغرب لا سيما الخريجون الحاصلون على درجة الدكتوراه وأغلبهم لا يعود. فقد أظهرت بعض الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو والبنك الدولي أن العالم العربي يساهم في ثلث هِجرة الكفاءات من البلدان النامية.

وفي ضوء هذا كلّه، كيف ستكون أحوال المعلّمين في مثل هذه البلاد من حيث مكانتهم وحفظ كرامتهم ورواتبهم وظروف العمل؟!

التعليم من أهم أسس النهضة، والمعلم من أهم أركانه، ولذلك ارتفع الإسلام بمنازل المعلمين، وقدّر جهودهم، وكرم سعيهم، قال رسول الله r : «إنّ الله وملائكته وأهل السّموات والأرض حتّى النّملة في جحرها وحتّى الحوت ليصلّون على مُعلِّم النّاس الخير».. ولكن ظلم الحكام لم يوقر أحدا من أبناء هذه الأمّة الشريفة، وطالت إهاناتهم المعلمين الذين وصفهم نبي الرحمة بأنهم ورثة الأنبياء..! ففي تونس كما في بلاد العالم الإسلامي يتقاضى المعلّمون أقل الأجور وأزهدها، مما يضطر معظمهم إلى امتهان عمل إضافي لا يتناسب ومهنته لسد تكاليف الحياة الباهظة، إضافة إلى افتقارهم إلى ظروف عمل جيّدة ومناسبة لطبيعة العمل وهيبة المعلمين. أمّا عن سياسة تعيين معلمين فحدّث ولا حرج، فهي لا تخضع لمقاييس معلومة، إنّما هي الفوضى في أسوء صورها، فالتّعيين عشوائي ولا سيما في الصفوف الدنيا التي يتعلم فيها الطالب المهارات الأساسية من قراءة وكتابة وحساب، حيث يُجبر المعلّم على تدريس مواد في غير تخصصه الجامعي. ففي تقريرها السنوي حول التعليم لعام 2014 قالت اليونسكو إن 43 ٪ من الأطفال في البلاد العربية يفتقرون إلى المبادئ الأساسية للتعليم بسبب تردي قدرات المعلمين وافتقارهم للتدريب المناسب لأداء وظيفتهم إضافة إلى تراجع مكانة المعلم مما أثر على أدائه وإنتاجيته وعطائه. كذلك ليس من المستبعد أن يتعرض للإهانة والعقوبات إذا طالب بأدنى حقوقه مثلما حصل لأصحاب الشهائد المعطلين عن العمل.

من الواضح أن التعليم ليس من أولويات اهتمام هؤلاء الحكام وأسيادهم إلا بقدر ما يخدم مصالحهم وينفذ مخططاتهم ومؤامراتهم على هذه الأمة العريقة بمبدئها، فقد تبنّوا أجندة العلمانية الغربية ووجهة نظرها الرأسمالية في التعليم خاصة في وضع المناهج لعلمنة وتغريب الأجيال المتعاقبة كما ذكرنا سابقاً... ويقومون باستيراد نماذج تعليمية نُفذت في الغرب، أو يتبنون الحلول التعليمية من المنظمات الغربية التي تهدف فقط إلى زيادة علمنة التعليم ويطبقونها في بلادنا بحجة النهوض بالتعليم.

والملاحظ أن مطالب التغيير التي تفرضها الدول الكبرى تخضع لتغيرّات الأحداث السياسية عبر العالم، ومرتبطة أساسا بالموقف الدولي من الإسلام، فكلما زاد الوعي السياسي على أساس الإسلام في الأمة، يزداد التضييق على المناهج التربوية وتتصاعد حملة التوصيات الدولية بضرورة تعديلها والنص على عدم معاداة الغرب، وعدم التحريض على الجهاد، والدعوة إلى السلم، والتطبيع مع كيان يهود ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والعيش المشترك.

فقد قال وزير التربية والتعليم إنه لتعزيز سعادة التلميذ، ينبغي تقليص حصص الرياضيات والفيزياء وأن نستبدل بها حصص الرقص والموسيقى في المدارس المختلطة. وليست البلاد الإسلامية الأخرى بمنأى عن هذه التغييرات، حيث،

وعلى سبيل المثال، حذفت الحكومة السعودية موضوع الولاء والبراء تماما من مادة التوحيد، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر. وفي المغرب وصل مدى الدعوات بعد التفجيرات في البلاد إلى حذف كلمة الجهاد من جميع الكتب المدرسية.

وفي الجزائر، اقترح وزير التربية والتعليم في عام 2016 إحلال لغة الشارع، الجزائرية العامية، في التعليم الابتدائي محل العربية الفصحى، لغة القرآن.

إن كل هذه المشاكل والقضايا لن تحل ولن يعود للعلم والتعليم والمعلم هيبته ومكانته وقوته إلا بوجود الدولة الراعية التي تهتم بنوعية التعليم وتعتبره من المصالح الأساسية بل الحيويّة، التي لا تُترك للصدف أو الإملاءات ولا يُرهق النّاس من أجل تعليم أبنائهم بالرّسوم والتكاليف الباهظة، فيكون التعليم فيها مجانا للجميع ولكل فرد ذكرا كان أم أنثى، أمّا سياسة التّعليم فلها أهمّيّة قصوى من أهمّ أهدافها تخريج شخصيّات إسلاميّة قويّة عزيزة، ولذلك لا بدّ من ضمان مكانة المعلّم الرفيعة ليستطيع أداء أخطر وأهمّ دور في المجتمع...

نعم نحن في حاجة إلى دولة قادرة على احتضان العلماء وتوفير العيش الكريم لهم فيعودوا ليساهموا في تقدمها التكنولوجي والعلمي إن شاء الله، دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القادمة قريباً بعون الله.

.....يتبع

الندوة الوطنية الثلاثية

حول الحوار الاجتماعي
المسارعة في بيع البلاد بتوافق ثلاثي

أ. محمد زروق

الخبر: افتتاح أشغال الندوة الوطنية الثلاثية رفيعة المستوى حول الحوار الاجتماعي بإشراف رئيسة الحكومة

أشرفت رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان على افتتاح أشغال الندوة الوطنية الثلاثية رفيعة المستوى حول الحوار الاجتماعي بعنوان: الحوار الاجتماعي كرافعة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" وذلك بحضور وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول ومديرة مكتب منظمة العمل الدولية لبلدان المغرب العربي رانيا بخعازي وعدد من الضيوف.

وأكّدت رئيسة الحكومة في كلمتها الافتتاحية على أن الحكومة عازمة على تجاوز مختلف التحديات واسترجاع التوازنات المالية واستكمال مسار الإصلاح الذي شرعت في تنفيذه عبر إرساء إجراءات عاجلة لتنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات، وتوجهت رئيسة الحكومة برسالة إلى شباب تونس قالت فيها أن "تونس هي وطنكم لكم فيها ما تعملون وما تصنعون وما تبنون من آمال وما تحققون من أحلام.. فلنكن معا من صناع أمل وحياة، ونثمن ما نبني ونصلح ما يجب إصلاحه ونعمل بحزم وعزم حتى نحقق ما نسمو إليه جميعا من كرامة وعدالة وحرية وتنمية... طريقنا واحد نحو تحقيق مشروعنا المنشود فلنرفع هذا الرهان والتحديات معا".

التعليق:

يلمس القارئ للخبر كاملاً أن المشاركين فيه لا يدركون حقيقة ما تعيشه بلادهم ولا يدركون أن سبب ما تعانيه البلاد إنما هو حكامها والأنظمة التي يطبقونها.

نعم هم لا يدركون، ولا يعترفون أنها أنظمة حارسة لمصالح الغرب في بلادنا لا يهمها شؤون الناس، ولا تلقي لعقيدة الأمّة بالا، وأن هؤلاء الحكامَ وأنظمتَهم هم السبب في البلاء الذي يعيشه الناس، حكام لا يهمهم إلا مصالح أسيادهم في الغرب أولاً، ثمّ يستولون على الفتات لمصالحهم الشخصية وحاشيتهم.

إنّ الأمة الإسلامية بحاجة إلى نظام راشد قائم على عقيدة الأمة، ونظام من جنس الأمة، يطبق على الأمة ما انبثق عن عقيدتها من أحكام شرعية، ويُشيع فيها ما انبثق عنها من مفاهيم ومقاييس وقناعات، لتقوم على أساس الإسلام الذي هو مبدأ الأمة وعقيدتها.

إنّ الندوة الوطنية الثلاثية حول الحوار الاجتماعي مسرحيّة أخرى لذر الرماد في العيون ولتحويل وجهة القضايا الملحّة ولشدّ الأنظار وتعليق الانتظارات علّها تُحقّق نوعا من الاستقرار لإيجاد الفرصة لمزيد بيع مقدّرات البلاد الظاهرة و الخفية من باب الاستجابة لشروط الدول المانحة.

الحوار الذي إليه يدعون، على أي أساس؟ لم نجد واحدا من المتحدثين في هذا المنتدى الحواري ذكر الأساس الصحيح للحوار (الاجتماعي)، فقد أشاروا فقط إلى بعض نتائجه من تنمية وتقدم اقتصادي، متوهمين أن المشكلة الاقتصادية سببها عدم وجود حوار (اجتماعي)، متناسين أو متغافلين عن أن اقتصاداً في بلاد المسلمين لا يقوم على أساس عقيدة الأمة إنما هو اقتصاد فاسد وفاشل كما هو الواقع، وهم كذلك يغضّون الطرف عن الفساد الذي يسببه الحكامُ ونظامُهم والقائمون عليه، فليس للحوار (الاجتماعي) أدنى تأثير في تنمية الاقتصاد وتقدمه.

فليدرك كافة الناس في تونس وفي غيرها من بلاد المسلمين أن قضيتهم المصيرية إنما هي إعادة الإسلام إلى الحياة، ليعودَ التجانس بين الناس وأفكارهم ومشاعرهم والنظام المطبق عليهم، حينئذ تطبق الأمة مبدأها في الحياة، وتحمله إلى الناس

رسالة نور وهدى، وهذا لا يكون إلا في دولة خلافة على منهاج النبوة، وهي التي وعَدَ الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهي التي بشّر بها رسولُه صلى الله عليه وسلم، وإنها لقريبة بإذن الله.

وأما العلاج الناجع لهجرة الشباب وباقي الأزمات الاقتصادية فلا يكون إلا في الإسلام، ولا يعالجها علاجا صحيحا ناجعاً إلا الإسلام، فاللجوء إلى صندوق النقد الدولي والاقتراض من هذه المنظمات التي تعمل بالنظام الرأسمالي الربوي يجرُّ البلاد إلى مزيد من الفقر والتبعية، والشواهد على ذلك في كل بقاع العالم أكثر من أن تُحصى، علاوة على استجلاب سخط رب العالمين.

إن الداء يكمن في النظام المطبق في تونس، وهو نظامٌ يحمل الداء في ثناياه، لأنه يقر بأن حاجات الإنسان غير محدودة، في مقابل السلع والخدمات المحدودة، أي أن الحاجة والفقر أمرٌ طبيعيٌ لا فكاك منه، كما أن هذا النظام ظل يطبّق منذ أكثر من ثلاثة قرون في بلاده، وهو يترنح تحت وطأة الأزمات العالمية، فهل عالج مشكلةَ الفقر أو البطالة أو الديون، رغم نهبه للثروات وامتصاصه لدماء البشرية؟! فلماذا التشدق بهذا النظام الفاسد؟! ولماذا يحاولون حل مشكلاتنا عن طريق إعادة استنساخه بمثل هذه المجالس تحت مسمى الحوار الاجتماعي، وهو خال وعاجز عن أن يمدّنا بالحلول الجذرية؟! فالواجب هو اجتثاثه من جذوره.

وحتى تنهض البلاد اقتصادياً نهضة صحيحة يجب تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كاملاً في إطار تطبيق المنظومة الإسلامية الكاملة دون اجتزاء منها، فإن أحكام الإسلام متّسقة مترابطة؛ لأنها جاءت لحل مشاكل الإنسان الناجمة عن حاجاته وغرائزه المتداخلة المترابطة، فلا يمكن ولا يجوز فصلها وتجزئتها بحال من الأحوال، ولن تؤدي إلى النهضة إلا بتطبيقها كاملة في إطار دولة إسلامية هي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، هذا ما فرضه علينا رب العالمين.

قناة الجزيرة والمكرُ الكبير

جَعْلُ الأحكام القطعية والقضايا المحسومة محلّ اختلاف وجدل

محمود عبد الهادي

الخبر:

عرضت قناة الجزيرة في 19 أكتوبر 2022 في برنامج "موازين" حلقةً بعنوان "الحجاب فريضة في مرمى الاستهداف"، والمقصود الخِمار. تضمنت الحلقة حواراً حول وجوب الخمار شرعاً، وعرَضت رأيين، أحدهما يقول إنه ليس فرضاً حيث أورد تشكيكات بوجوبه. والرأي الآخر يقول إنه فرض قطعي ومعلوم من الدين بالضرورة وفنّد التشكيكات. وتضمنت الحلقة أنّ محاربة الغرب للحجاب ترجع إلى الإسلاموفوبيا السائدة في مجتمعاته. (رابط الحلقة)

التعليق:

هذه الحلقة من قناة الجزيرة واحدة من حلقات كثيرة تندرج في خطط محاربة الإسلام عبر التضليل التدريجي والخفي، ولقد تلاحقت حلقات برنامج موازين التي تساهم في هذا الدور، ما يؤشر إلى أن هذا التضليل مقصود للبرنامج، ولقناة الجزيرة التي تقدمه، والتي دأبت على الترويج للتحريف والتضليل سواء فيما يتعلق بأحكام شرعية أو بقضايا سياسية.

لا يسع هذا التعليق استعراض أعمال هذه القناة بوصفها من أخطر المؤامرات على المشاهد العربي والمسلم، لذلك يكتفي بالتنبيه إلى ما لا يخفى على متابع لها مراقب لسياستها. وذلك أنها أكثر قناة عربية ترويجاً للتطبيع مع كيان يهود، وأكثرها جرأة في ترويض المشاهدين على تقبله عبر استضافة ممثليه وسياسييه بشكل يومي، وتقديمهم للمشاهدين وكأنهم أصحاب حق في فلسطين، وإشراكهم في بحث قضايا عربية، وفي حوارات يَظهرون فيها مظلومين يطالبون بالأمن ورفع المظالم عنهم، وكأن الصراع معهم هو خلاف يسير، أو بين إخوة. ومن خطر هذه القناة أنها تقوم بهذه الأعمال متظاهرةً بأنها تفضح اعتداءات هذا الكيان وتُحرج ممثليه على شاشتها، فتدغدغ مشاعر المشاهدين الذين يرونها متبنيةً لقضاياهم بجرأة، ويسقطون في فخاخ مؤامراتها.

يقوم هذا النمط من المؤامرات على طرح الأفكار القطعية والقضايا المحسومة من حيث وضوح الحق فيها، للحوار وعرض أقوال المنكرين فيها، لينبري المؤمنون بها للدفاع عنها، فيحصل الحوار فيها، ويتم بذلك تحويل الحقائق القطعية والقضايا المحسومة إلى قضايا ظنية، ويصبح الرأيُ المستحيل وُجهة نظر مقبولة، والتشكيك بالقطعيات وإنكارها، سائغاً وشائعاً. وبهذا يتقدم راسمو هذه المؤامرة خطوةً على طريق التضليل والغزو الفكري، وعلى طريق سلخ الشعب أو الأمة جزئياً عن صحيح أفكارهم وأحكامهم، وصرفهم عن قضاياهم. فإذا تحققَ لهم ذلك، يُتبعون الخطة بخطط لاحقة في مسار القضاء على قناعات الأمة أو الشعب وقضاياهم، وبذلك يقضون عليهم. ولذلك، لا يُعدُّ هذا النمط من الخطط مؤامرات عادية، بل هو مكرٌ كبير وخبثٌ غير عادي.

هذا ما يقوم به برنامج موازين، وهو الدور الذي تؤديه حلقاته. فجعلُه موضوع الخمار محل بحث ونقاش تهوينٌ من شأنه. وعرضه للأخذ والرد وطرح آراء تنكر وجوبه مؤامرة خبيثة. ويأتي الخطر الأكبر بعد ذلك، بوقوف القائمين بالمؤامرة مع ترجيح وجوب الخمار، لأن الترجيح

القطع تشكيكٌ بالقطع، وتضليلٌ يصوِّر الحكم ظنياً، ويُسوِّغ القولَ بخلافه وعدمَ التزامه. والمكر الأكبر هنا هو رفض القائمين بالمؤامرة ذرائعَ منكري الخِمار، وتقديمهم للمشاهد بصورة المدافعين عن الإسلام، الحريصين على حفظ أحكامه والتزامها.

لذلك كان من الخطأ، أن ينبري دعاة الإسلام والعاملون له، إلى مواجهة هذه الطروحات بمحاورة منكريها وتفنيد مزاعمهم. لأن جعل القطعيات محل نقاش يُضعِف تمسك الناس بها، ويسبب لهم تشويشاً خطيراً. وهذا الانبراء هو نفسه وقوعٌ في فخ المؤامرة، وهو مقصودُ راسميها. والردُّ الصحيح والمُجدي على طروحات كهذه يكون بكشف الخداع والمكر اللَّذين فيها، وكشف حقيقة الذين يطرحونها وولاءاتهم لأعداء الإسلام. وبمواجهتهم بأنهم إما عملاء لأعداء الإسلام، وإما كفارٌ مرتدّون أو زنادقة، وبأن إنكار حكم وجوب الخمار - أو أي حكم قطعي آخر - أو التشكيك بقطعيته هو كفر، ويكون بالرفض الحازم لأي حوار في حكم شرعي مع أعداء الإسلام أو عملائهم، لا في القطعيات ولا في الظنيات.

أما القول بأن محاربة الحجاب أو الخمار في الغرب ترجع إلى الإسلاموفوبيا السائدة في المجتمعات الغربية، فهو غير دقيق، والعكس هو الصواب. فالإسلاموفوبيا سياسة مقصودة صنعها حكام الغرب وسياسيوه، وما زالوا يشجِّعونها ويؤجِّجونها لتصوير الإسلام تطرفاً وإرهاباً لكي يواجهوا انتشار الإسلام في بلادهم، وليتخذوها وسيلة لمحاربة التوجه السياسي الإسلامي في أي مكان. إذ إنّ الغرب لم يكن يحارب الحجاب أو أي مظهر إسلامي في بلاده أو خارجها قبل بروز الصحوة الإسلامية وانتشار ما يُسمى الإسلام السياسي. ولكنه أدخل محاربة الإسلام ضمن استراتيجياته بعد ظهور التوجه الإسلامي ودخول جماعاته ميدان العمل السياسي، وبعد ازدياد مظاهر التزام الإسلام، والتي من أبرزها اللباس الشرعي للمرأة؛ وذلك أنه لمس خطر الإسلام على منظومة التفاهات الفكرية التي يقوم عليها، وعلى فساد أنظمته الاستغلالية والاستعمارية، وأدرك ارتباط سائر النشاطات والأعمال الإسلامية بالصحوة الإسلامية، سواء العمل السياسي أو اللباس الشرعي؛ ولذلك، فإن بروز الإسلام السياسي وانتشاره هو سبب محاربة الغرب للحجاب والخمار، وللعِفَّة، ولسائر المظاهر والأحكام الإسلامية، وهو أيضاً سبب صناعة الإسلاموفوبيا وتغذيتها المستمرة وتأجيجها.

قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾

رجالنا المسلمون أذلاء بدون الخلافة

(مترجم)

عمرانة محمد

الخبر:

في 17 أكتوبر 2022، أفادت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بأنه تم العثور على 92 رجلاً مهاجراً وهم عراة ومعظمهم من سوريا وأفغانستان، وكثير منهم أصيبوا بجروح، وقد عثرت عليهم الشرطة اليونانية على الحدود بين تركيا واليونان. وأوثقتهم وكالة الحدود وخفر السواحل التابعة للاتحاد الأوروبي، فرونتكس، التي تحقق في الأمر. ويُعتقد أن الرجال عبروا نهر إيفروس في قوارب مطاطية. ودعت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق وقالت إنها «منزعجة للغاية من التقارير والصور المروعة».

التعليق:

عزة المسلمين وكرامتهم أمر مقدس. إن هوية الرجال باعتبارهم قادة وأوصياء لأمة محمد ﷺ واضحة في القرآن الكريم: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً﴾.

إن إساءة استخدام الموقف من الرجولة هي انتهاك كامل لمبادئ الشريعة الإسلامية ولا يمكننا حتى قبول معاملة إنسان واحد مسلماً كان أو غير مسلم بهذه الطريقة. حتى أسرى الحرب لهم حقوق في الغذاء والملبس والمأوى. وتعكس هذه الأعمال الوحشية في ما يسمى بالعالم الحديث الثقافة المتدهورة والمريضة للرأسمالية والقيم الليبرالية حيث تسيء الدول إلى الأمم الأخرى لتحقيق مكاسب شخصية.

يلقي المسؤولون الأتراك باللوم على اليونان في انتهاكات حقوق الإنسان، ويلقي المسؤولون اليونان باللوم على تركيا. واتهم وزير الحماية المدنية اليوناني، تاكيس ثيودوريكاكوس، تركيا بـ «استغلال الهجرة غير الشرعية»، ونُقل عنه قوله إن سلوكها عار على الحضارة.

وكتب فخر الدين ألتون، كبير مساعدي أردوغان، على تويتر «عادت الآلة اليونانية للأخبار المزيفة إلى العمل». «مباراة التنس» هذه من الكلمات ببساطة تحول العار البشري والمعاناة إلى لعبة تضيف إهانة إلى إصابة المظلومين.

استخدم أردوغان خطاباً للأمم المتحدة لاتهام اليونان بتحويل بحر إيجه إلى مقبرة، وقال إن لديها سياسات قمعية بشأن الهجرة. ومع ذلك، فإن حقيقة أن تركيا وقعت اتفاقها الخاص مع الاتحاد الأوروبي في عام 2016 وأخذت مليارات الدولارات كمدفوعات لمراقبة الحدود السورية هو عمل نفاق صارخ.

حثت اليونان تركيا على احترام اتفاق عام 2016 مع الاتحاد الأوروبي، لذلك من الواضح كيف يخضع حكامنا لسيطرة لاعبين خارجيين. ستمد أثينا قريباً سياجاً بطول 25 ميلاً على طول حدودها الشمالية مع تركيا لمنع المهاجرين من دخول البلاد، لذلك لا يمكننا إلاّ أن نتوقع أن يتعرض عدد أكبر من المسلمين اليائسين لهذا العلاج الحيواني الشيطاني.

يُمنع مئات الآلاف من الفارين من الحرب، بمن فيهم الأطفال، من دخول تركيا لأنها تتلقى تعليمات من السلطات غير الإسلامية. في الواقع، أطلق مسؤولو مراقبة الحدود الأتراك النار على المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى برّ الأمان، لذا فإن وحشية وهمجية القومية من الأمور التي ينسب إليها قادتنا على الرغم من تحريمها في الشريعة الإسلامية.

من الواضح أن إذلال وإهانة المسلمين يتم تنظيمه بالتعاون مع حكام المسلمين وهذا أمر يجب حسابه إذا أرادت أمتنا أن تنجو من رعب القهر الذي هو الحياة بدون الخلافة. حيث يتم في الإسلام تطبيق الأحكام من القرآن والسنة في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

الدكتور الأسعد العجيلي

عشرة حلول اقتصادية إسلامية

تغنينا عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومشتقاته

لازم اتحاد الشغل والمعارضة الصمت المطبق إزاء الأضرار الجسيمة لشروط صندوق النقد الدولي على مستقبل البلاد والعباد، بعدما أمضت الحكومة اتفاقا مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء لإقراض تونس 1.9 مليار دولار لمدة 4 سنوات، وهو ما يُعَدُّ إقرارا ضمنيا من الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) بالهيمنة الغربية وأذرعها المالية، ومشاركة فعلية في تسليم ما تبقى من مقدرات البلاد وثرواتها للكافر المستعمر ورهن مستقبل الأجيال القادمة لعدو ماكر.

في خضمّ هذه التخاذل عن الدفاع عن استقلال البلاد ومستقبل الأجيال القادمة، يتساءل كل مخلص في تونس هل انعدمت الحلول الاقتصادية حتى يُقدم الجميع حكام كانوا أم معارضة على بيع البلاد والعباد للاستعمار؟

في هذه المقالة سوف نقدم عشرة حلول اقتصادية إسلامية تغنينا عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومشتقاته، حتى يدرك أهلنا في تونس أن في النظام الاقتصادي الإسلامي الكفاية لإخراج تونس من أزمتها الاقتصادية دون الالتجاء إلى الاقتراض الربوي الذي يجرّ البلاد إلى مزيد من الفقر والتبعية، علاوة على استجلاب سخط رب العالمين لأنه تعامل بالربا الذي حرمه الله سبحانه وتعالى في قوله:﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾.

لقد فرّق الإسلام بين علم الاقتصاد الذي يبحث في تأمين إيجاد المال وتكثيره، وبين النظام الاقتصادي الذي يبحث في كيفية توزيع المال لأنهما أمران مختلفان متغايران، والخلط بينهما يؤدي إما إلى الخطأ في إدراك المشاكل الاقتصادية المراد معالجتها، وإما إلى سوء فهم العوامل التي توفر الثروة –أي توجدها في البلاد-، لذلك وجب الفصل بين بحث تدبير مادّة المال عن بحث تدبير توزيعه، إذ الأول يتعلق بالوسائل، والثاني يتعلق بالفكر، فإيجاد المزارع النموذجية في الشمال التونسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح واستخدام ولاية تطاوين لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة النظيفة كلاهما متعلق بعلم الاقتصاد وهو عام بين جميع الامم ومتروك للإنسان ليبدع فيه، أما كيف توزيع هذه الثروة الزراعية أو الموارد الطاقية وكيف يمكّن الفرد من حيازتها فهو متعلق بالنظام الاقتصادي.

والإسلام على الرغم من تشجيعه على الإنتاج وزيادة الثروة على صعيد الفرد والجماعة فإنّه لم يأت لتبيان وسائل زيادة الثروة، وترك هذه الوسائل والأدوات للإنسان وخبراته وإبداعه. أمّا كيفيّة توزيع الثروة بين الناس لتتحقّق العدالة في هذا التوزيع فهذا ما جعله الإسلام قضية للتشريع الاقتصادي، فكانت الأوامر والنواهي والتخييرات المتعلّقة بأفعال العباد والمتّصلة بالمال وتداوله هي موضوع النظام الاقتصادي في الإسلام. ووفق هذه المشكلة التي شُرع لعلاجها نظامُ الإسلام أتت السياسة الاقتصادية الإسلامية.

وبهذا الخصوص نقدم لأهلنا في تونس أهم الأسس الشرعية التي أرساها النظام الاقتصادي في الدولة الإسلامية:

1) ضمان الحاجات الأساسية للفرد والجماعة:

بيّن الإسلام السياسة الاقتصادية فوضع الإصبع على مكمن الدّاء في المجتمع فعالجه بالتوزيع العادل للثروة، يقول الله سبحانه وتعالى: [كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ]، فسنّ أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع وتمكّن بالمقابل كل فرد من إشباع حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ثم تمكينه من إشباع حاجاته الكمالية، فلم يكتف الإسلام بحَثّ الفرد على الكسب ولم يجعل الإشباع مقصورا على كسب الأفراد، بل جعل بيت المال لجميع الرعية ينفق عليهم منه، وجعل إعالة العاجز فرضا على الدولة، وتوفير الحاجات للأمة واجبا من واجباتها، فضمن الحاجات الأساسية للرّعيّة كالتطبيب والتعليم والأمن، روى البخاري عن ابن عمر قال: قال: رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « الإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» وقال صلى الله عليه وسلم: « مَنْ ولَّاهُ الله عز وجل شيئًا مِنْ أَمْر المسلمين فاحْتَجَبَ دُونَ حاجَتِهم وخَلَّتِهم وفقرهم، احْتَجَبَ الله عنه دون حاجَتِه وخَلَّتِه وفقره».

ولكن الدولة لا تعطي الكسالى الذين يتوفر لهم العمل وهم قادرون عليه ولكنهم يتكاسلون، لا تعطيهم بل تجبرهم على العمل لكسب نفقاتهم ونفقات من يعولون.

2) المحافظة على قيم المجتمع ومنع الاستثمارات في أماكن اللهو:

لم يكتفِ الإسلام بتشريع ما يحقّق حسن توزيع الثروة بين الناس ورفاهيتهم، وإنّما أوجب في المال أمورًا وحرّم أخرى لتحقيق الأهداف العليا في المجتمع التي شرعها الإسلام كحفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال. فأوجب في المال نفقات لتحقيق هذه الأهداف العليا، وحرم وسائل في التملّك وفي تنمية المِلكية حفاظًا عليها أيضًا. فجعل الخمرة والخنزير مثلًا مِلكيّة غير شرعية، أي نفى عنها صفة الملكيّة وحرّم على المسلم تملّكها والانتفاع بها بأيّ شكل من الأشكال، وحرّم تنمية الملكيّة بالقمار والربا وحرّم التملّك من طريق البغاء. وعند النظر في الواجبات في المال والطرق المحرّمة في التملّك وتنمية الملكيّة نجد أنّ قسمًا من هذه الواجبات والممنوعات لا يتعلّق بتوزيع الثروة مباشرةً بقدر ما يتعلّق بالحفاظ على طراز العيش الذي أتى به الإسلام، بحيث يكون النظام الاقتصادي جزءًا من سائر أنظمة الإسلام التي شُرعت لتُنشئ مجتمعًا ذا طراز معيّن من العيش، نسمّيه الحياة الإسلامية.

وعليه لا يقبل الإسلام إنشاء دور اللهو المحرّم ولا المراقص ولا الفنادق المتفلّتة من أحكام الشرع ولا دور السينما التي تعرض الإباحيات، بذريعة تنشيط حركة الاقتصاد وجذب السيّاح وزيادة الثروة الأهلية أو الدخل القومي.

3) الملكية العامّة

إن أحكام توزيع الثروة في الإسلام تشمل مفهوما فريدا هو الملكية العامة، فبالإضافة إلى الملكية الفردية وملكية الدولة جعل الإسلام الثروات الباطنيّة من غاز وبترول وفسفاط ومعادن وغيرها ملكيّة عامّة لجميع المسلمين وفق ما جاء في خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار» وغيره من النصوص الشرعية، ولم يجعل للخليفة حقّ تمليك رقبة الملكية العامّة فمنع بذلك أن يسطوَ أحد كائنا من كان على أموال النّاس التي جعلها الله لهم خالصة، فضلا عن أن تُعطى امتيازات لشركات النّهب الاستعماريّة ويحرم منها أهلنا. ولا يخفى على أحد أن هذه من أعظم الثروات التي تجعل الدول الممتلكة لها من أثرى دول العالم حتّى لو لم تكن دولًا منتجة أو ناهضة صناعيًا أو زراعيًا. وبالتالي فإنّ ريع هذه الملكية يشكّل ضمانة كبيرة لتوازن توزيع الثروة بين الرعية.

4) ربط عملة الدولة الإسلامية بالذهب والفضة:

عيّن الرسول صلى الله عليه وسلم الذهب والفضة نقدا، وجعلهما وحدهما المقياس النقدي الذي يرجع إليه مقياس السلع والجهود وعلى أساسها كانت تجري جميع المعاملات، فالإسلام اعتمد الذهب والفضة كغطاء دائم وثابت للعملات: وهو ما من شأنه أن يمنع حدوث أيّ انهيارات للعملة لأنه لا يسمح بتعريضها للانكشاف مطلقاً، وهو ما من شأنه إيجاد الاستقرار النقدي الدائم. وقد حدّد رسول الله صلى الله عليه وسلم ميزان الذهب والفضة بميزان معين، هو ميزان أهل مكة، فقال صلى الله عليه وسلم: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة»، ومن مراجعة الموازين النقدية في الاسلام، ومقارنتها بأوزان اليوم، فان الدينار يساوي (4.25) غرام ذهبا، والدرهم (2.975) غرام فضة.

وهكذا فقد ربطت الأحكام الشرعية نظام النقد بالذهب والفضة، وبالتالي لم تظهر الأزمات النقدية وتحكم نقد دولة بالدول الأخرى كما نراه اليوم من تحكم الدولار في الاقتصاد العالمي، بعدما ألغت أمريكا العمل بنظام الذهب سنة 1971.

وهو ما يبين لنا مقدار عظمة الاسلام وروعته في نظرته الى النقود وجعله الذهب والفضة فقط أساس للعملة عند المسلمين بما يحققه هذا النظام النقدي من استقرار ورخاء عام في الشؤون الاقتصادية للرعية ويحميها من تحكم الأجنبي الخبيث في مقدّارتها كمَا هو عليه الحال اليوم.

5) تحريم الربا

حرّم الإسلام الربا تحريما شديدا، وألغى النظام الربوي وأبطل جميع الفوائد الربوية. قال تعالى: [الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا]، وقال: ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾.

ولا يخفى على أحد ما أحدثته البنوك الربوية التي أنشأها النظام الرأسمالي من كوارث تتمثل في سحب أموال عامّة الناس إلى جيوب فئة قليلة منهم، فصار المال دُولة بين الأثرياء حيتان المال. فالربا هو شر الأموال وهو أسّ البلاء وأصل الداء. وبهذا الإلغاء يتم القضاء على مراكز القوة الربوية وعلى تأثير المال السياسي في الدولة، كما يتم توجيه المسلمين إلى استخدام أموالهم في الاقتصاد الإنتاجي أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي، وبذلك تكثر السلع في الدولة إنتاجا واستيرادا وتصديرا، مما يجعل أسواق الدولة عظيمة الازدهار، دون أن ننسى أن في بيت مال المسلمين دائرة تتولى الإقراض دون ربا. تساعد في تمويل المشاريع الإنتاجيّة في القطاعات الحيويّة للاقتصاد، الفلاحة والصّناعة والتّجارة.

6) أحكام الشركات ومنع الأسواق المالية:

وممّا شرعه الإسلام هو أحكام الشركات التي تضمّنت شروطًا لصحّة الشركات التجارية والربحية، بحيث تكون وفق هذه الشروط شركاتٌ رأسمالية كشركات الأسهم غير جائزة، ويجب تحويلها إلى شركات إسلامية تعتمد على البدن (الجهد) في تنمية المال. أي أن لا يتم إنشاء شركة إلا بوجود شريك البدن الحقيقي الذي يتحمل مسؤولية تشغيل المال وتكون يده يد أمانة. روى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا».

ولا يخفى على عارف أيضًا أنّ هذا النوع من الشركات يؤدّي الدور نفسه الذي تؤدّيه المصارف الربوية من حيث سحبها لأموال عامّة الناس وتركيزها في أيدي فئة قليلة من رجال المال والأعمال وحيتان المال، وتؤدّي في كثير من الأحيان إلى تبديد أموال الناس وتحويلهم في غفلة من أنفسهم إلى فقراء معدمين. ومنها تحريم الإسلام لأنواع من العقود الرائجة اليوم بفعل النظام الرأسمالي، من مثل بيع الديون وبيع ما ليس عند البائع، ما يؤدي إلى نشوء عقود ومعاملات بأموال طائلة تباع وتشترى فيها سلع افتراضية لا وجود لها في الواقع، وتكون نتيجتها في كثير من الأحيان كنتيجة ألعاب القمار في انتقال أموال طائلة من أشخاص كثر إلى جيوب قلّة من الناس، وسوى ذلك من أشكال العقود التي حرّمها الإسلام والتي تؤدّي إلى تركيز الثروة وجعلها دُولة بين فئة صغيرة من الناس.

وبتطبيق أحكام الشراكة في الإسلام ومنع وجود أسواق الأسهم والسندات نتخلص من تحول الأموال إلى أرقام وبيانات لا رصيد لها في الواقع. وهذا يجعل الناس تشتغل بالأموال الحقيقية في اقتصاد حقيقي ويتم القضاء على الاقتصاد الطفيلي وعلى الاقتصاد الوهمي وعلى آفة المضاربات الشبيهة بالقمار التي تحقق الأرباح الخيالية للأثرياء الذين يجنون الأموال دون بذل أي مجهود.

7) تداول الثروة وإيجاد التوازن الاقتصادي في المجتمع:

تتدخّل الدولة للحفاظ على التوازن في توزيع الثروة، فالدولة في الإسلام معنيّة بأن تهب من أموالها التي هي من صنف ملكية الدولة لأشخاص دون آخرين بحيث تخصّ ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة لترفع من مستواهم بناء على قوله تعالى: [كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ]. وهذا ما فعله النبيّ ﷺ حين كان يوزع أموال الفيء على الفقراء من الصحابة دون الأغنياء.

ومن أهم العطاءات التي تقدمها الدولة لأفراد رعيتها إقطاعهم الأراضي لاستغلال منفعتها، وكذلك السماح لهم بملك الأرض بهدف إحيائها والاستفادة منها، وبفضل إعمار الأرض وإحيائها توجد الأعمال وتزداد، وتزيد الثروة، وتنخفض أسعار المساكن والأراضي والعقارات.

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» (رواه أبو داود). وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه قال على المنبر: «وَلَيْسَ لِمُحْتَجِرٍ حَقٌّ بَعْدَ ثَلَاثٍ» (رواه أبو يوسف في الخراج).

والأرض الميتة هي الأرض التي لا يوجد أحد يملكها أو ينتفع بها، وإحياؤها هو إعمارُها، كزراعتها مثلاً، وقد جعل الإسلام ملكية الأرض مُتَحققة إذا وُجد الإنتاج، وباقية ما بقي الإنتاج، فإذا عُطِّلت الأرض ثَلاث سنين تُنزَعُ من صاحبِها جَبراً وتُعطى لغيره؛ لأنّ السياسة الزراعية في الإسلام تقوم على ضمان إنتاجيّة الأرض بأعلى مستوى.

8) دفع الاستثمار ومعالجة البطالة:

من أحكام الإسلام في الاقتصاد التي تدفع الاستثمار وتعالج البطالة؛ تحريم الربا وتحريم كنز النقود وفرض زكاة المال، فهذه الأحكام التي تدفع الأغنياء إلى استثمار أموالهم في مشاريع اقتصادية لأنه لا يجوز كنزها لقوله تعالى: [وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ] هذا من جهة، وحتى لا تأكلها الزكاة من جهة أخرى، فتدور عجلة رأس المال دورتها الطبيعية فتوجد مالاً حقيقياً وفرص عمل جديدة وتحول دون حدوث أزمات اقتصادية كالتضخم والبطالة، كما أن دولة الخلافة لا تبيح للأعداء المستعمرين نهب ثرواتها المعدنية والنفط والغاز وغيرها من أموال الملكية العامة ممّا يوفّر دخلاً هامّاً تستطيع من خلاله إنشاء المشاريع والحدّ من البطالة، كما أنها ستطبق أحكام إعمار الأرض وإحياء الموات لتنمية البلاد والعباد.

9) عدم أخذ المكوس والضرائب المنتظمة على الدخل والتجارة والأملاك:

حرم الإسلام أخذ مكوس أو ضرائب منتظمة على الأموال من أفراد الرعية، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ» وفي رواية لرويفع بن ثابت «إِنَّ صَاحِبَ الْمَكْسِ فِي النَّارِ» (أخرجهما أحمد).

والمكس في الأصل هو الضريبة التي تؤخذ من التجار، ولكن النهي يشمل كل مال يؤخذ من المسلم بغير وجه حقّ لقوله ﷺ: «لا يحلّ مال امرئ مسلم إلّا بطيب نَفْس». وأخذ الضرائب أخذ لمال المسلم من غير طيب نفسه، ممّا يعني عدم جواز أخذها. وهو حكم عام يشمل الدولة، فيحرم عليها أخذ المكس من رعاياها المسلمين وغير المسلمين. فضرائب المبيعات والجمارك والأموال والرسوم التي تؤخذ على الصادرات والواردات وعلى كل صغيرة وكبيرة في البلاد كلها محرمة في الإسلام. والأصل إن فرضت ضرائب أن تفرض فقط على أولئك الذين لديهم فائض من الثروة ولمرة واحدة فقط وذلك إذا اقتضت الحاجة حسب أحكام الشرع.

وهذا التحريم يحرر الأفراد من القيود المالية والمعيقات التي تفرضها الدول على رعاياها والتي تشعر الأفراد بأنهم إنما يدفعون الضرائب للدولة باعتبارها إتاوات، ويتهربون من دفعها ويعادون الدولة، ويحاولون دفع الرشاوي لموظفيها، وبالتالي إدخال الفساد على هياكلها، وذلك ما هو حاصل مع دول هذا الزمان.

أما عندما ترفع القيود وذلك بعدم جباية المكوس والضرائب من الرعية فإن الاقتصاد ينشط وتصبح الدولة مركز جذب كبير للأعمال التجارية الكبيرة، فتنشأ المشاريع وتنشط التجارة الداخلية والخارجية وتقل البطالة ويشعر أصحاب الأعمال بأنهم يعملون لأنفسهم لا للدولة، ويخدمون بذلك أنفسهم والآخرين والدولة في نفس الوقت.

10) أجهزة الرقابة في الإسلام، ومحاسبة الموظفين إذا استغلوا وظيفتهم اقتصادياً:

إن دولة الخلافة لا تجعل مجالا لموظفيها أن يستغلوا وظيفتهم اقتصاديا، بل إنها تحاسبهم كما كان يفعل رسول الله ﷺ، فقد كان ﷺ يحاسب الولاة والعمال على ما اكتسبوه وقال في ذلك:»من استعملناه على عملٍ فرزقناه رزقاً فما أخذَ بعد، فهو غُلول».

واستعمل رسول الله عاملا يدعى ابن اللُّتبيّة على الصدقة فجاءه العامل حين فرغ من عمله فقال: يارسول الله، هذا لكم، وهذا أُهدِيَ إليّ. فقال له: «أفلا قعدت في بيت أبيكَ، وأُمِّك، فنظرت أيُهدى إليك، أم؟« ثم قام عشية بعد الصلاة فقال: «أما بعد فما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول: هذا من عملكم، وهذا أهدي إليّ؟ أفلا قعد في بيت أبيه، وأُمّه، فنظر، هل يُهدى إليك، أم لا؟ فوالذي نفسُ محمد بيده لا يغلُّ أحدكم منها، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، إن كان بعيرا جاء له رُغاء، وإن كانت بقرة، جاء بها لها خُوار، وإن كانت شاة جاء بها تَيْعَر».

وهكذا فإن الموظفين يراعون واجبات وظائفهم بدافع تقوى الله أولا، ثم بدافع الأحكام الشرعية التي توجب محاسبتهم، محاسبة عادلة تضمن حفظ أموال الأمة وعدم الاعتداء عليها.

ويمكن تلخيص أجهزة رقابة النظام الاقتصادي في الإسلام في الأدوات الرقابية التالية:

ولاية الحسبة: حيث يقوم المحتسب بالرقابة على الأسواق والموازين والمكاييل والغش في الأسواق والأماكن العامة ويراقب باقي المخالفات أيضا.

ولاية القضاء: حيث يقوم بفض المنازعات جميعها بما في ذلك المالية والاقتصادية التي قد ترافق المعاملات اليومية للناس.

الدواوين: وهي أدوات رقابة وضبط لحركة المال في بيت المال، مما يتعلق بمال الزكاة، ومال الدولة، والمال التابع للمكية العامة، وهي تتولى الرقابة على الجباية والإنفاق بحيث تكون كل حركة للمال في مكانها الصحيح.

ولاية المظالم: وهي تتولى الشكاوى التي ترفع ضد أولي الأمر إذا ظلموا الرعية في كل التصرفات وكل الجوانب، ومنها الجوانب المالية والاقتصادية.

وهي أجهزة رقابية تضمن عدالة النظام الاقتصادي على الوجه المبين في الشرع.

إن تطبيق هذه الأسس لوحدها يضمن حل الأزمات الاقتصادية في البلاد دون حاجة للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، كما أن هذه الأسس كفيلة بإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً في المجتمع فلا يبغي أحد على أحد ولا تتسلط حفنة من الأثرياء والشركات الأجنبية على مقدرات البلاد والعباد.

ومما يجب التنويه به هو أن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي لا يجوز أن يكون بمعزل عن تطبيق بقية أنظمة الإسلام التي تجمعها دولة الخلافة الراشدة؛ التي توفر عبر النظام الاقتصادي الإسلامي للناس حياة اقتصادية آمنة عادلة خالية من المشاكل والأزمات.

ولقد صاغ حزب التحرير النظام الاقتصادي في دولة الخلافة القادمة على أساس الإسلام، ونظامه القادم سينعكس على كافة مناطق العالم في زمن ذابت فيه الحدود والفواصل التي كانت تقيّد تفاعلات المجتمعات والكيانات في الزمن الماضي.

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾.

-الإرهاصات السياسيّة لإصدار وعد بلفور المشؤوم-

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

تمرّ بنا هذه الأيّام الذكرى (105) لإصدار وعد بلفور المشؤوم (1917/11/01) هذا المرسوم الاستعماريّ الذي أعطت بموجبه الإمبراطوريّة البريطانيّة العجوز ما لا تملك (بيت المقدس وأكنافه) لمن لا يستحقّ (اليهود والصهاينة) مُحدثة بذلك الجرم عاهة مستديمة في العالم الإسلاميّ وشرخا روحانيّا في الشخصيّة الإسلاميّة وجرحا ما فتئ ينكأ دما في ذاكرة المسلمين ووجدانهم..فهذه البلطجة الدوليّة والصفقة السياسيّة المسمومة تعكس منتهى الاستهتار وقمّة الاستخفاف بمشاعر الأمّة ومقدّساتها ،وقد تعمّدت من خلالها الامبرياليّة العالميّة الملتحفة بحقد صليبيّ أعمى السمسرة بأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين إرضاء لحفنة من شُذّاذ الآفاق وطفيليّات الكرة الأرضيّة الذين لم تُجمع البشريّة على شيء قدر إجماعها على مقتهم وازدرائهم والتنكيل بهم بما كسبت أيديهم القذرة..غير أنّ هذا الوعد النكبة ما هو في الواقع إلاّ المشهد الأخير من دراما سياسيّة سوداء انطلقت فصولها منذ مطلع القرن (19م) في أقبية المحافل الماسونيّة وكواليس البرلمانات والحكومات الغربيّة الاستعماريّة ودهاليز مخابراتها العسكريّة في شكل مخطّطات ومؤامرات ومكائد إبليسيّة حيكت بخبث ودهاء ومكر كبّار تزول منه الجبال وأفضت إلى المماهاة بين المشروعين الصهيونيّ والامبرياليّ على أرض فلسطين والتوظيف المتبادل بينهما بحيث يتعذّر علينا ابتداء أن نتبيّن من يستخدم الآخر وأن نجزم أيّ مشروع بصدد التحقق على أرض الواقع..فقوّة اللّوبي الصهيونيّ تكمن تحديدا في جعل أمانيّ اليهود وأباطيل التلمود والبروتوكولات متطابقة مع مطامع القوى الاستعماريّة في البلاد الإسلاميّة مُوظّفة ومُسخّرة لخدمتها حتّى تتبنّاها تلك القوى وتُحقّقها نيابة عنهم بل وتستميت في الدّفاع عنها بصفتها جزءا لا يتجزّأ من مشروعها الاستعماريّ..

اليهود والصهيونيّة

إنّ الحركة الصهيونيّة هي ترجمة سياسيّة حديثة للحلم اليهوديّ التوراتيّ :فقد استندت إلى خرافة (الوعد الإلاهيّ وأرض الميعاد) لاستقطاب بني إسرائيل وتوظيفهم في مشروعها الاستيطانيّ التوسّعيّ ،كما سخّرت الدول العظمى لتستظلّ بقوّتها وحمايتها لاسيّما وأنّ تطلّعات الحركة تخدم مراميها الاستعماريّة الامبرياليّة..وممّا لا شكّ فيه أنّ المشروع الصهيونيّ لم يكن ابتداء مشروع كلّ اليهود ولا حتّى كلّ المتديّنين منهم ،فالفكر السياسيّ اليهوديّ العامّ لم يكن صهيونيّ الهوى بل لم يكن موحّدا ،فقد تشكّل في ثلاث مدارس كبرى :أولاها المدرسة الإصلاحيّة الاندماجيّة التي يتزعّمها اليهوديّ الألمانيّ (موسى مندلشوهن) وقد نأت بنفسها عن الطرح الدينيّ التوراتيّ ووقفت موقفا معاديا من إنشاء وطن قوميّ لليهود بفلسطين واعتبرت أنّ اليهوديّة عقيدة دينيّة فرديّة وليست قوميّة ،فاليهوديّ مواطن حيث كان وعليه أن يندمج في الشعب الذي يعيش بينه حتّى يردّ عن نفسه الاضطهاد.. ثانيتها المدرسة الروحيّة المحافظة وتدعو إلى مقولات العرق اليهوديّ المتميّز وشعب اللّه المختار والأرض الموعودة بفلسطين ،وقد اعتمد منظّروها على التلمود الموضوع والتوراة البابليّة المحرّفة، ونادى دعاتها المتعصّبون إلى عدم الاندماج وإلى التمسّك باللغة العبريّة والشخصيّة اليهوديّة ،وقد لاقت أفكارها رواجا بين الجاليات اليهوديّة المضطهدة..أمّا الثّالثة فهي المدرسة الوسطيّة التوفيقيّة التي ظهرت على يد (شمشون روفائيل هيرش) وترى أنّ على اليهود أن يؤمنوا بالشرائع التوراتيّة التلموديّة وأن يتقبّلوا في نفس الوقت القوانين المدنيّة ليحصلوا على حقوق متساوية مع الغير،وعليهم كذلك أن يتمسّكوا بولاء مزدوج للوطن الذي يعيشون فيه ولأرض الميعاد المقدّسة بفلسطين..هذه المدرسة الخطيرة بما تدعو إليه من تقيّة وباطنيّة وازدواجيّة ونفاق سياسيّ هي التي مهّدت للصهيونيّة الحديثة رغم ما واجهتها من صعوبات جمّة في إقناع الجماهير اليهوديّة بطروحاتها ودفعها إلى الهجرة نحو أرض الميعاد..

النضج والتبلور

برز النشاط اليهوديّ في البداية في شكل جمعيّات سريّة تغلغلت في الأوساط الشعبيّة والرسميّة للدول تزرع مزدوجيّ الانتماء بين تلافيف حكوماتها وتبثّ فيها الأفكار الهدّامة وتُشيع فيها الفساد لشلّ طاقاتها والسيطرة عليها وتسخيرها لخدمة مطامعها، وقد استطاعت أن تتسرّب إلى الأوساط الحاكمة خاصّة في بريطانيا وأمريكا في ظلّ المذهب البروتستانتي والمسيحيّة الصهيونيّة..وبعد عدّة محاولات ارتجاليّة فاشلة للاستيلاء على فلسطين وبعد يأسها من السّلطان عبد الحميد والدّولة العثمانيّة أدركت الصهيونيّة الحديثة أنّه لا بدّ لها من الاعتماد على دولة استعماريّة لتحقيق هدفها..ويُعدّ الصحفيّ النمساويّ (تيودور هرتزل) الأبّ الرّوحيّ للصهيونيّة الحديثة :فقد كرّس حياته للدّفاع عن (القضيّة اليهوديّة) وكانت مقالاته مسخّرة لاستثارة الصهاينة ودعوتهم للعمل على إقامة (وطنهم التاريخيّ وأرض ميعادهم)..كما بذل هرتزل قصارى جهده من أجل إحياء العنصريّة الصهيونية في صفوف اليهود وخاصّةً لدى عمالقة المال والأعمال (آل روتشيلد - آل هيرش..) وقد كُلّلت جهوده تلك بعقد المؤتمر الصّهيوني الأوّل (مؤتمر بازل) سنة 1897م الذي حضره أكثر من 200 مندوب عن الجاليات اليهوديّة في العالم، وقد تمخّض هذا المؤتمر عن إنشاء المنظّمة الصهيونيّة العالمية ووضع هدف عام لها (خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام) وتحديد وسائل تحقيقه وحصرها في أربعة. أوّلاً: تشجيع الهجرة والاستيطان في فلسطين بطرق منظّمة. ثانيًا: تنظيم الحركة اليهوديّة في منظّمات محليّة مترابطة فيما بينها متلائمة مع قوانين كل بلد. ثالثًا: تعبئة الجماهير اليهوديّة وتوعيتها على الأفكار الصهيونية. رابعًا: العمل على كسب وتأييد وموافقة الحكومات التي يعنيها الأمر لتحقيق غاية الصهيونية..وبذلك لم يبق أمام هرتزل إلاّ دفع إحدى الدّول الإمبريالية الكبرى لتبنّي الأفكار والأهداف الصهيونية في الهجرة والاستيطان بفلسطين تمهيدًا لتأسيس إسرائيل..

الاحتضان الاستعماري

مطلع القرن العشرين، أخذت الصهيونية تضاعف جهودها لتحقيق هدفها في ظلّ الامبريالية العالمية والصّراع الدولي المستعر والتكالب الاستعماري من أجل الاستحواذ على مناطق النفوذ الحيوية في العالم ولاسيما تركة الدولة العثمانية المحتضرة التي تقع فلسطين ضمن أراضيها..وقد وجد الصهاينة ضالّتهم في خضم هذه الأجواء المشحونة بالمؤامرات والدّسائس والحروب فانتعشوا معتمدين على الأساليب الخسيسة التي برعوا فيها (الجوسسة - الضغط - الابتزاز - المراوغة - المداهنة - المقايضة - الإغراء بالمال - توظيف العملاء..) :فقد كثّفوا محاولاتهم بشكل متزامن مع جميع الحكومات (البريطانية والفرنسية والألمانية والروسية والأمريكية وحتى التركيّة) واضعين كلّ الإمكانيّات قيد الاختبار معلّقين آمالهم في نفس الوقت على كلّ القوى العالميّة حتّى يأتي ما يخالف ذلك. وفي الأثناء كانوا يُمنّون الجميع ويعدون بما سيُخلفون وتُحارب كتائبهم مع الجميع ضدّ الجميع ويلعبون على المشروع ونقيضه عارضين خدماتهم المالية والعسكرية والمخابراتية والتجسّسية على كلّ الأطراف المتصارعة من أجل ضمان أوفر الحظوظ لمشروعهم..وكان الصّهاينة يدركون جيّدًا الموقع الاستراتيجي لفلسطين وأهمّيته الحيويّة بالنّسبة للإمبراطورية البريطانيّة :فهي مفتاح قناة السويس عصب المواصلات في الإمبراطورية وممرّ حنفيّة النّفط العالميّة ومفصل في الطّريق إلى الهند تاج المستعمرات البريطانيّة، وهي أيضًا قطعة أساسيّة في رقعة الصّراع البريطاني العثماني تفصل بين جناحي العالم الإسلامي وتمنع التحام الأمّة الإسلامية ببعضها..وإنّ حساسيّة هذا الموقع جعلت بريطانيا توليه الاهتمام حتّى لا تسيطر عليه إحدى الدّول القويّة فتهدّد مستقبل الوجود البريطاني في المنطقة والعالم..إلى هذا الحدّ اتّضح للّوبي الصّهيوني الحضن الدّافئ الذي يمكن أن يُعانق مشروعهم وانطلقت الماكنة اليهوديّة في قولبته ليتماهى مع المطامع الاستعمارية البريطانية في المنطقة، ونشطت العناصر الصهيونية المؤثّرة في السياسة البريطانية (لويد جورج - بلفور - ديزرايلي - إيميري - غراي - صموئيل..) في الدّفع نحو تبنّيه وقد نجحت في ذلك نجاحًا منقطع النّظير..

الوعد المشؤوم

إثر الحملة التي شنّها الجيش التّركي على قناة السّويس في بداية الحرب العالميّة الأولى ،استشعرت بريطانيا الخطر الجدّي وبدأت قناتها تلين نحو تبنّي المشروع الصّهيوني ،وقد عبّر وزير المستعمرات البريطانيّة اليهودي الصّهيوني (إيميري) لمجلس العموم عن وجهة النّظر الصهيونيّة من زاوية المصالح البريطانيّة بقوله (إنّ فلسطين تشغل مركزًا عسكريًّا على جانب عظيم من الأهميّة من جهة الدّفاع عن الإمبراطورية، فهي ملتقى جميع الطّرق الجويّة بين هذه المملكة وكلٍّ من إفريقيا وآسيا..) وأضاف (إنّ الخطر الذي يهدّد الاستعمار يكمُن في البحر المتوسّط الذي يُقيم على شواطئه شعبٌ واحد يتميّز بكلّ مقوّمات الوحدة والتّرابط ويجب أن تعمل الدّول الاستعماريّة على تجزئته وتفكيكه وإقامة حاجز بشري قويّ وغريب يُمكن للاستعمار أن يستخدمه أداةً في تحقيق أغراضه). وهكذا يتماهى المشروعان الصهيوني والاستعماري ويندمجان في مشروع واحد يُحقّق مصالح الطّرفين بحيث أنّ تجميع اليهود على أرض ميعادهم في دولة بمواصفات توراتيّة يحفظ المصالح الاستعماريّة البريطانيّة ويُمكّنها من السّيطرة على المنطقة ومقدّراتها ويمنع المارد الإسلامي من الاتّحاد والنّهوض مجدّدًا..وليس صدفة أنّ وعد بلفور قد أُعلن في ظرف عسكري وسياسي حرج مرّت به بريطانيا أثناء الحرب العالميّة الأولى (فقدان العون الرّوسي - تتالي الانتصارات الألمانية - إنهاك الاقتصاد البريطاني والفرنسي - خسارة بريطانيّة فادحة في الغوّاصات - نضوب المدّخرات الماليّة الأوروبية - أزمة البنوك الأمريكيّة المُقرضة..) فكان هذا الوعد بمثابة جرعة الأوكسيجين وقارب النّجاة للحلف الثلاثي المصارع للمحور الألماني، وما كان له أن يرى النّور لولا دهاء اللّوبي الصّهيوني وقدرته العجيبة على المرونة واستغلال الفرص والتسلّل في ثنايا المخطّطات ،ولولا خيانات العناصر الصهيونيّة في الجيش الألماني الذين قلبوا الموازين العسكريّة لصالح بريطانيا وحُلفائها.. فكانت الهزيمة لألمانيا والنّصر للمشروعين الاستعماريّ والصهيوني ،أمّا التّضحية فكانت من نصيب المسلمين الذين نُكِبوا في أقدس مقدّساتهم وابْتُلوا بأحفاد القردة والخنازير يسومون أهل الرّباط المهانة والعذاب في غياب خليفة يُقاتَلُ من ورائه ويُتّقى به..

جواب سؤال

الشركة في الإسلام ليست شخصية معنوية

السؤال:

شيخنا الجليل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أطرح بين أيديكم بعض الأسئلة آملا الإجابة عليها وجزاكم الله عنا خير الجزاء وأجرى النصر والتمكين على يديك إنه سميع مجيب.

1) الشركات والمصانع والعلامة التجارية

نعلم أن الشركات في الإسلام لا بد من وجود البدن فيها، فإن أنشئت شركة لغرض إقامة مصنع ينتج مثلا أجهزة كهربائية أو إلكترونية وصار لهذه الشركة ومصنعها علامة تجارية معروفة في السوق، ثم حصل أن أراد أصحاب الشركة بيعها:

أ) هل هناك شيء في الإسلام اسمه «القيمة السوقية للشركة» بعيدا عن موضوع الأسهم في الرأسمالية؟

ب) هل للعلامة التجارية قيمة تقيم بها عند بيع المصنع؟

ج) هل العلامة التجارية تتبع المصنع أم الشركة، أي لو بقيت الشركة وباعت مصنعا من مصانعها أو خط إنتاج لجهاز من أجهزتها فما المعتبر في تقدير السعر؟

د) في حالة فض الشركة ماذا يحدث للعلامة التجارية؟

هـ) المصنع التابع للشركة يكون له صادرات وواردات وقد يكون عليه ديون مستحقة لها آجال لموردي المواد الخام مثلا وله أموال مستحقة على التجار لآجال مختلفة، فهل يجب «تصفير» الديون والمستحقات قبل البيع مع العلم أن هذه عملية مستمرة طوال الوقت طالما هناك إنتاج؟

و) ماذا عن الموظفين وتعاقداتهم مع الشركة عند بيع المصنع؟

2) شركات الخدمات

هناك شركات لا يحتاج إنشاؤها إلى رأس مال كبير فهي تقدم خدمات، مثال ذلك شركة برمجيات فهي تقوم على فكرة، فتعمل برنامجا أو تطبيقا أو أكثر وتبيعه في السوق وهذا التطبيق (الذي هو مجرد أكواد برمجية تؤدي وظيفة معينة) ويصبح لهذا التطبيق عدد كبير من المستخدمين وبالتالي قد تصبح لهذه الشركة قيمة سوقية كبيرة بناء على ذلك، عند بيع التطبيق لجهة أخرى (شركة أخرى) فهي تبيع الفكرة وما ترتب عليها من أسطر من الأكواد البرمجية بحيث لا يحق لها أن تستخدمها بعد البيع فتنتج مثلها (أي الفكرة)، مثال ذلك تطبيق يقوم بحساب مسار السيارة من مكان إلى آخر واختيار أفضل الطرق وزمن الوصول... الخ، كيف يتم التعامل مع هكذا واقع في الإسلام؟

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

في البداية بارك الله فيك على دعائك الطيب لنا، ونحن ندعو لك بالخير.

أولاً: قبل الإجابة على أسئلتك الكثيرة أحب أن أنوه إلى أن الشركات في الإسلام مختلفة عن الشركات في النظام الرأسمالي، فالشركة شرعاً (هي عقد بين اثنين فأكثر، يتفقان فيه على القيام بعمل مالي، بقصد الربح)، فالشركة في الإسلام ليست شخصية معنوية تحصل التصرفات منها بهذه الصفة وإلا كانت هذه التصرفات باطلة شرعاً، بل هي جهة مشخصة لا بد فيها من بدن متصرف، وقد وضحنا هذا الأمر في كتاب النظام الاقتصادي عند البحث في الشركات المساهمة وبطلانها فقلنا:

[... الشركة عقد على التصرف بمال، وتنمية المال بها هي تنمية للملك، وتنمية الملك هي تصرف من التصرفات الشرعية، والتصرفات الشرعية كلها إنما هي تصرفات قولية، وهي إنما تصدر عن شخص، لا عن مال. فلا بد من أن تكون تنمية الملك من مالك التصرف، أي من شخص، لا من مال...

وعلى ذلك تكون التصرفات التي تحصل من الشركة بوصفها شخصية معنوية باطلة شرعاً؛ لأنّ التصرفات يجب أن تصدر عن شخص معين، أي عن إنسان مشخص، وأن يكون هذا الشخص ممن يملكون التصرف...

والتصرفات شرعاً لا تصح إلاّ من إنسان مشخص له أهلية التصرف، بأن يكون بالغاً عاقلاً، أو مميزاً عاقلاً. وكل تصرف لم يصدر على هذا الوجه فهو باطل شرعاً. فإسناد التصرف إلى شخصية معنوية لا يجوز، بل لا بد من إسناده إلى من يحوز أهلية التصرف من بني الإنسان...] انتهى.

وبعبارة أخرى فإن أعمال الشركة ونشاطاتها في الإسلام لا تنفك عن الشركة ذاتها وعن الشركاء فلا تكون الشركة شيئاً وتكون نشاطاتها وأعمالها شيئاً آخر غيرها... لكن بعض الأسئلة التي سألتها يظهر فيها التأثر بالواقع العملي للشركات الغربية حيث يمكن أن تكون بعض نشاطاتها منفصلة عنها، فيكون للشركة شخصية معنوية منفكة عن مصانعها مثلاً... وهذا أمر غير متصور في الشركة شرعاً، بل الشركة شرعاً لا تنفك عن الشركاء وخاصة شريك البدن كما أنها لا تنفك عن أعمالها ونشاطاتها لأن عقد الشركة منصب على هذه الأعمال والنشاطات...

ثانياً: الأجوبة على أسئلتك:

-1 الشركة في الإسلام باسمها ومسماها لا تباع ولا تشترى بل يمكن تصفيتها باتفاق الشركاء على الوجه الشرعي وتقسم أصولها المادية والأرباح على الشركاء حسب مقدار مشاركتهم ومن ثم تنتهي الشركة، أي ينتهي وجودها لا أن تباع لجهة أخرى وتبقى الشركة قائمة باسمها وبصفتها وإنما يتولاها الذين اشتروها! فليس للشركة قيمة مادية في ذاتها لأن الشركة هي (عقد بين اثنين فأكثر، يتفقان فيه على القيام بعمل مالي، بقصد الربح)، أي الشركة في الإسلام هي الشراكة والاشتراك وليست تلك الشخصية المعنوية المنفكة عن أصحابها كما هي في بعض صورها في النظام الرأسمالي... أما الذي يباع ويشترى فمن الممكن شرعاً أن تكون ممتلكات الشركة من أبنية وآلات وموقع وجودة الإنتاج ونحو ذلك مما يتفق عليه البائع والمشتري... فإذا تم البيع فقد انتهت الشركة القديمة وأصحابها وأصبحت شركة جديدة بأصحاب جدد...

-2 ما تطلق أنت عليه (القيمة السوقية للشركة) أو المصنع إذا كانت راجعة إلى ما هو مباح في الشرع كالشعار التجاري والعلامة التجارية والسمعة والزبائن ونحو ذلك من أمور تجعل للمصنع أو الشركة قيمة زائدة عن قيمة موجودات المصنع أو الشركة ففي هذه الحالة يمكن أن تراعى تلك العوامل في تقويم المصنع عند بيعه، أو تقويم الشركة عندما يريد أحد الشركاء أن يخرج منها لتقدير مستحقاته... وأما إذا كانت راجعة إلى أمور غير مباحة كالملكية الفكرية ونحوها فلا يجوز أن ينظر إليها عند التقويم المذكور أعلاه.

-3 إذا كان لشركة ما شعار تجاري أو علامة تجارية تعتمدها في منتجات أحد مصانعها ولا يكون عليه اسم الشركة بل فقط المصنع فلها إذا أرادت أن تبيع ذلك المصنع أن تبيع الشعار التجاري والعلامة التجارية تبعاً للمصنع، أما إذا كان الشعار التجاري والعلامة التجارية عليه اسم الشركة المباعة فينتهي مع بيع الشركة.

-4 العلامة التجارية كما ذكرنا تعبر عن الجهة المنتجة للسلعة، وقيمتها مستمدة من جودة السلعة ومن السمعة التي حصل عليها منتج السلعة في السوق... إلخ، فإذا انفضّت الشركة المنتجة للسلعة وانتهى الإنتاج فتصبح العلامة التجارية لاغية تبعاً لانفضاض الشركة، ولا يصح لأحد أن ينتحلها لنفسه لأنها ليست له... أما إذا أراد أحد الشركاء ترك الشركة فإن قيمة العلامة التجارية يمكن أن تؤخذ في الحسبان عند تقويم موجودات الشركة وذلك من أجل إعطاء الشريك المفارق حقه في الشركة.

-5 بالنسبة لسؤالك: (المصنع التابع للشركة يكون له صادرات وواردات وقد يكون عليه ديون مستحقة لها آجال لموردي المواد الخام مثلا وله أموال مستحقة على التجار لآجال مختلفة، فهل يجب «تصفير» الديون والمستحقات قبل البيع مع العلم أن هذه عملية مستمرة طوال الوقت طالما هناك إنتاج؟)، فالمصنع في الإسلام لا يكون منفصلاً عن الشركة بل يكون عملها أو يكون عملاً من أعمالها، والذي يكون عليه الدين ليس المصنع لأن المصنع ليس جهة مستقلة بل هو فقط العمل والنشاط المادي، فالذي يكون عليه الدين للآخرين وله الدين على الآخرين هي الشركة التي كان المصنع عملها أو كان عملاً من أعمالها، فإذا تم بيع المصنع فالذي يباع هو البناء وأدوات الإنتاج وما يلحق بها، ولكن الحقوق التي في ذمة الشركة والحقوق التي للشركة فإن على الشركة تصفيتها مع الجهات ذات العلاقة بعيداً عن موضوع بيع المصنع، فلا يصح شرعاً بيع المصنع بديونه ومستحقاته كما يحصل في النظام الرأسمالي.

-6 بالنسبة لسؤالك: (ماذا عن الموظفين وتعاقداتهم مع الشركة عند بيع المصنع؟)، فإن عقود هؤلاء الأجراء شرعاً هي مع الشركة لأن المصنع ليس جهة متصرفة بل هو فقط عمل الشركة أو هو عمل من أعمالها، فإذا باعت الشركة المصنع الذي يشتغلون فيه فإن أعمالهم في المصنع تنتهي لانتهاء محلها ببيع المصنع، وهنا يمكن للشركة أن توكل لهم أعمالاً أخرى في مجالات أخرى في أعمال الشركة مع الإبقاء على عقود إجارتهم إلى حين انتهائها، ويمكنها أن تدفع لهم أجورهم عن سائر مدة الإجارة دون أن تشغلهم، ولها بالتوافق معهم أن تنهي عقودهم معها ليقيم المالك الجديد للمصنع عقوداً جديدة معهم إذا رأى ذلك مناسباً له بحكم خبرة هؤلاء الأجراء... فذلك كله متروك لتوافق الأطراف... وعلى كل، فإن عقود إجارة هؤلاء الأجراء تبقى سارية مع الشركة إلى حين انتهاء مدتها حيث إن عقود الإجارة في الإسلام لازمة ويجب أن تكون محددة بمدة معينة وتنتهي بانتهاء تلك المدة إن لم تجدد.

-7 بالنسبة لسؤالك عن شركات البرمجيات والتطبيقات، فإن البرامج والتطبيقات هي منتجات لها منفعة فيجوز شرعاً بيعها، أي يجوز لشركة طورت برنامجاً أو تطبيقاً أن تبيع لجهة أخرى أصل البرنامج أو التطبيق بحيث تعطيه المعلومات والأكواد ذات العلاقة، وفي هذه الحالة فإن الشركة الأولى التي باعت البرنامج أو التطبيق لا يجوز لها شرعاً أن تبقى محتفظة باستعمال هذا البرنامج أو التطبيق ما دامت قد باعته وباعت أصله أي باعت الفكرة التي يقوم عليها التطبيق وألزمت نفسها في عقد البيع بعدم استعماله.

آمل أن تكون في هذه الأجوبة كفاية، والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

28 ربيع الأول 1444هـ / الموافق 24/10/2022م

بيان صحفي — المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

تصريحات جوزيف بوريل تكشف هشاشة الاتحاد الأوروبي

ألقى مسؤول السياسات الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، كلمة يوم الخميس 13/10/2022م، وقد اشتملت على تصريحات عنصرية مفادها بأن أوروبا «حديقة»، وبقية العالم «أدغال». واسترسل قليلا حتى وصل به المطاف إلى شرح ما ينبغي على الدول الأوروبية فعله فقال: «الأدغال يمكن أن تغزو الحديقة، وعلى البستانيين أن يتولوا أمرها، لكنهم لن يحموا الحديقة ببناء الأسوار، حديقة صغيرة جميلة محاطة بأسوار عالية لمنع الأدغال لن تكون حلا. على البستانيين أن يذهبوا للأدغال، على الأوروبيين أن يكونوا أكثر انخراطا مع بقية العالم، وإلا فإن بقية العالم سوف يغزو أوروبا». ثم عاد فاعتذر عن تلك التصريحات بعد تلقيه انتقادات واسعة من دول بينها الإمارات وقد زعم أنه قد أسيء فهمه وأن كلامه قد أُخرج عن سياقه في أوساط الإعلاميين.

تكشف هذه التصريحات عن حقيقة الشخصية الأوروبية؛ الرفاهية في أوروبا والاستعمار لباقي العالم. أما شعارهم عن السلام والاستقرار فكانت غايته وقف الحروب العالمية التي جرت بين دول أوروبا في الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما باقي العالم فله المدفع والصاروخ، والإفساد ونهب الثروات.

منذ نشأته والاتحاد الأوروبي يعاني من أزمات التنازع والانقسام بين شعوبه، وأولها أنه اتحاد وليس وحدة واحدة، ما يضطره إلى أن يتعامل بشكل مستمر مع عناد هويات الشعوب؛ ولذلك لم تستطع دولة ما أن تتزعم قيادة هذا الاتحاد خلال تاريخه، بل كلما حاولت دولة انتزاع قيادته ظهر التنازع الذي يكشف هشاشته، وخروج بريطانيا منه عام 2020 ما هو إلا أحد مظاهر هشاشته. والآن تخيم أجواء الرعب والخوف على شعوب القارة الأوروبية، حيث يواجهون مثل غيرهم ارتفاعاً جنونياً في أسعار النفط والغاز بعد إغلاق خطي السيل الشمالي 1 و2، ووقف تدفق الغاز المسال من روسيا، ما تسبب بإغلاق أفران الخبز واحترازات اقتصادية تقشفية على مستوى الأفراد تجهيزا لما يحمله الشتاء القادم من تكاليف التدفئة المرتفعة.

نعم هذه الأجواء مرعبة لشعوب أثقلت كاهل جدودها حربان عالميتان فيما ابتعدت أجيالها الحالية عن القتال وعن التفكير فيه واستعاضت عنه بالاستمتاع بالحياة وملذاتها، وكذلك هي مرعبة لشعوب باتت تشعر أن الفقر يدق بابها بشكل جماعي.

كما تبين خلال ظهور وباء كورونا عام 2020م أن أوروبا «الحديقة» أصبحت خاوية على عروشها وإذ بالحديقة تتحول إلى حظائر، وكل حظيرة تديرها دولة وطنية من دول الاتحاد وتتخذ من الاحترازات الصحية ذريعة لإغلاق حدودها مع جيرانها، ما منع المساعدات الطبية من التنقل بحرية، فظهرت حقيقة ما يسمى وحدة الشعوب الأوروبية.

إن النفاق الغربي الذي ظهر في مواقف أوروبا مؤخرا لا مثيل له، فهو يكشف حقيقة المبدأ الرأسمالي الذي تحمله تلك الدول، والذي تنقلب فيه المواقف بتبدل المصالح والمنافع. إذ لا يعرف هذا المبدأ قيمة غير القيمة المادية فلا يقيم اعتبارا للقيم الإنسانية أو الخلقية أو الروحية. ومن الأدلة على ذلك الملفات الاقتصادية التي تربط هذه الدول بإيران حتى قبل وباء كورونا. فلغة الأموال وسيولة أو سهولة الوصول إلى الموارد والمواد الخام هي لغة ودين الدول الرأسمالية، كما تبين في صفقات بيع طائرات أوروبية إلى إيران.

أيضا ظهرت في السنوات الأخيرة مشاكل في الاتحاد الأوروبي متعلقة بالثقافة المنبثقة عن المبدأ الذي تعتنقه دول هذا الاتحاد، ما جعلها بحاجة إلى استحداث سياسة اندماج إقصائية، تستهدف المسلمين خاصة في محاولة لإخضاعهم إلى منظومة القيم الغربية بدل محاولة التعايش معهم دون التدخل في خصوصياتهم العقدية والسلوكية.

وبذلك لم تعد لـ«حديقة» مثلٌ عليا تحافظ عليها وتتغنى بها كالمحافظة على التنوع واستيعاب الجميع، بل هذه القيم تظهر حينا وتختفي فجأة متى اقتضت الحاجة.

أيها المسلمون:

إن جوزيف بوريل ليس مسؤولا أوروبيا عاديا وإنما هو مسؤول السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ما يجعل تصريحاته تعبر عن وجهة نظر جميع مسؤولي أوروبا، بل وجهة نظر الغرب تجاه العالم وفي مقدمته بلاد المسلمين؛ نظرة استعمارية مستعدة أن تحرق ما تراه «غابة» طالما أن ذلك يخدم مصالحها. فلا بد لكم من الإسراع في إعادة الخلافة، فجيوش الخلافة وحدها كانت الدرع الواقي في وجه أطماع أوروبا وحملاتها الصليبية المتوالية. قال تعالى: [قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ].

أما جوزيف بوريل ومن خلفه من حكام أوروبا فنخاطبهم بقول الله تعالى: ﴿فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَاناً مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً * أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَباً * وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً * وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِراً﴾.

بريطانيا "العظمى" تعلن إفلاسها ليحكمها من كان بالأمس من عبيدها

بلال المهاجر

الخبر:

أصبح ريشي سوناك زعيماً لحزب المحافظين، ومن المقرر أن يتولى رئاسة الوزراء خلفاً لليز تراس التي استقالت الأسبوع الماضي، وجاء ذلك بعد انسحاب منافسته بيني موردونت زعيمة الأغلبية المحافظة في مجلس العموم، وكان رئيس الوزراء السابق بوريس جونسون قد أعلن عدم ترشحه لزعامة الحزب. في أول خطاب عام له بوصفه زعيماً للحزب، ألقى سوناك بياناً قصيراً من داخل مقرّ حزب المحافظين مخاطباً فيه البريطانيين، وأشاد بليز تراس لقيادتها "في ظل ظروف صعبة في الخارج وفي الداخل"، وذكر أنه "يتشرف ويشرف" بأن يحصل على دعم زملائه النواب وبانتخابه زعيماً للحزب، وتعهّد بأن يعمل يومياً "لتقديم المساعدة للشعب البريطاني"، وقال إن بريطانيا بلد عظيم، لكنه يحذّر من مواجهتها لتحديات اقتصادية "عميقة". (بي بي سي)

التعليق:

يخطئ من يظن أن بريطانيا العظمى أُمّ الاستعمار والعنصرية قد أصبحت بلداً يحترم سيادة الدول النامية وأنها أقلعت عن عنصريتها المقيتة، بعد أن أقامت

إمبراطوريتها على استعباد الشعوب وخصوصا شعب شبه القارة الهندية! بل إن الذي يدفع البريطاني الأرستقراطي بقبول دخول هنديّ إلى ناديهم هو إفلاسهم السياسي والاقتصادي التام، وذلك بعد خسارة بريطانيا لنفوذها الاستعماري في كثير من مناطق العالم، ابتداء من شبه القارة الهندية، مرورا بالشرق الأوسط، وانتهاءً بأفريقيا، لذلك كان سبب قبول دخول العبيد إلى القصر هو حجم الخسائر الواسعة التي تكبدها القصر، حيث لن يزيده خسارة دخول العبيد إليه. إذا أُضيف إلى كومة الخسائر ما تتعرض له أوروبا على إثر الحرب الأوكرانية، وعجز بريطانيا عن مجرد مشاركة أمريكا أو حتى السير في ظلها، فإنها قد أصبحت دولة هامشية حالها ووزنها لا يزيد عن أي دولة أوروبية من الدرجة الثانية أو الثالثة، لعجزها عن التأثير في الموقف الدولي أو حتى الإقليمي الأوروبي.

إن انتخاب سوناك وقبول الأرستقراط البريطاني بتنصيبه رئيساً للوزراء يتطابق مع سماح الرأسماليين في أمريكا العنصرية بدخول أوباما الأسود إلى البيت الأبيض، وهو يؤكد على أن الحكام الحقيقيين في كلا الدولتين الرأسماليتين الاستعماريتين ليسوا هم من يجلس على الكراسي الرسمية في البيت الأبيض أو مجلس العموم، بل هم أصحاب الشركات والملّاك الحقيقيون للثروات والمنافع المنهوبة من بلدان العالم المستعمَرة والمقهورة من هؤلاء الرأسماليين، وما هؤلاء السياسيون، الأبيض منهم والأسود والهندي، إلا موظفون لإدارة المكاتب الرسمية في البلاد، وهذه هي حقيقة نظام الحكم في الغرب.

إن أمريكا تحاول التفرّد في الموقف الدولي بالعمل على تحطيم أضلاع الدب الروسي في أوكرانيا وتجميد أوروبا في البرد القارس وتحييد الباندا الصيني؛ معتمدةً في السيطرة على الأمة الإسلامية على عملائها من الحكام فقط، لذلك فإن الدول الصليبية في العالم القديم لم تعد قادرة أو حتى مستعدة لمواجهة الأمة الإسلامية فيما لو قامت لها قائمة، بإقامة دولة الخلافة، لذلك فإن هذه الأيام هي الفرصة الذهبية لكل المخلصين في هذه الأمة وعلى رأسهم المخلصون في جيوشها، لنصرة دينهم والانحياز إلى أمتهم، بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة دولة الخلافة، فهل سيفوّتون على الأمة وعلى أنفسهم هذه الفرصة، فيخسروا عز الدنيا ونعيم الآخرة؟! أم سيقتنصون الفرصة لإعزاز دين الله وخير أمة، فينالوا عز الدنيا ورضوان الله ونعيم الجنة؟! ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾.

جريدة الراية:

خيرات بلاد المسلمين في خدمة هيمنة أمريكا

بقلم: د. عبد الله ناصر ولاية الأردن

أثار قرار منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بلس الذي جاء في ختام اجتماعهم يوم الأربعاء 5/10/2022 خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميا اعتباراً من بداية تشرين الثاني/ نوفمبر القادم، أثار العديد من التصريحات والغضب في أمريكا، والعديد من الدول الأوروبية لما سيؤدي من نتائج في رفع الأسعار واستمرار التضخم خصوصاً مع اقتراب فصل الشتاء وزيادة حاجة الدول المستوردة للطاقة.

وللوقوف على أبعاد هذا القرار وتداعياته وما هو متوقع منه لا بد من ربطه بالأحداث الجارية في روسيا وحربها في أوكرانيا، والغرض الذي من أجله تم جر روسيا لهذا المستنقع، فالتخفيض ثم الانقطاع لإمدادات الغاز الروسية لأوروبا بحجة العقوبات التي فرضت على روسيا، ثم عمليات التفجير المتعمد لخطوط الإمداد الروسية لأوروبا (السيل الشمالي 1 و2) كما أشارت العديد من المصادر، ليأتي هذا القرار متابعا لسلسلة من الإجراءات التي تخدم التطلعات الأمريكية في إبقاء هيمنتها على العالم وبقاء استعمارها للشعوب وتسيير الدول في تحقيق مصالحها على عكس ما أظهره الرئيس الأمريكي وبعض أعضاء الكونجرس من الامتعاض والشجب والتنديد بحجة أن نتائجه تصب في مصلحة روسيا بارتفاع أسعار النفط.

فكما هو معلوم أن منظمة أوبك بلس تشكلت عام 2019 بعد أن قامت أمريكا بدفع السعودية حينها للتقارب مع روسيا وإغرائها بصفقات سلاح لتنضم إلى مجموعة أوبك والمشَكّلة مسبقاً من 13 دولة ليتم التوافق على ميثاق أوبك بلس في فيدّا 2/7/2019 بانضمام 10 دول أخرى لتصبح 23 دولة على رأسها السعودية وروسيا، وكان الهدف في ذلك الوقت التحكم في إنتاج النفط وبأسعاره دعماً لمنتجي النفط الأمريكي، وعليه لا يمكن تصور قرار لهذه المنظمة لا يخدم مصلحة أمريكا وتطلعاتها في إبقاء هيمنتها على العالم ومنع انعتاق دول الاتحاد الأوروبي من تحت عباءتها، واستمراراً في تحقيق ما أرادته من جرها روسيا للمستنقع الأوكراني لاستنزافها وإضعافها ومنع تقاربها مع الصين، فبمجرد صدور القرار أصدر الرئيس الأمريكي أمراً باستخدام 10 ملايين برميل من الاحتياطي الاستراتيجي والذي يبلغ 727 مليون برميل تقريباً بالإضافة لكمية مقاربة لذلك كمخزون للشركات الخاصة العاملة بالطاقة في أمريكا، بالإضافة للأحاديث التي بينت إمكانية رفع العقوبات الأمريكية عن فنزويلا والسماح لشركة شيفرون الأمريكية بالعمل هناك في حقول النفط وذلك للسيطرة على ارتفاع الأسعار المتوقع للطاقة في أمريكا، علماً أن مستوى التضخم في أمريكا وصل لما يزيد عن 8٪ والأسعار مرتفعة، وقد حاولت الحكومة الأمريكية كبح التضخم من خلال رفع أسعار الربا مرات عدة ولم تفلح في ذلك، مؤكداً الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، ليأتي هذا القرار ليُعطي فرصة للرئيس الأمريكي للتهرب من المسؤولية عن هذه الارتفاعات.

أما عن احتمالية تأثير هذا الارتفاع في الأسعار على الناخب الأمريكي خصوصاً أن أمريكا مقبلة على انتخابات الكونجرس النصفية ما يقلل من فرص الحزب الديمقراطي الحاكم الحالي للفوز بها، وذهاب النصيب الأكبر للحزب الجمهوري، فهذا الاحتمال وإن كان ممكناً إلا أن النظر في انتخابات الكونجرس النصفية في أمريكا يجد أن حزب الرئيس الأمريكي الحاكم عادة يخسر هذه الانتخابات لصالح الحزب الآخر دون أن تتأثر سياسة أمريكا العالمية.

لذلك نرى أن ما صدر عن الرئيس الأمريكي أو بعض أعضاء الكونجرس ما هو إلا ذر للرماد في العيون، ويؤكده ما صرح به وزير خارجية أمريكا بالقول «نحن والسعودية لدينا العديد من المصالح المشتركة»، ما يؤكد أن هذا القرار لا يخرج من تحت العباءة الأمريكية.

أما عن القائلين بأن هذا التخفيض والمقدر بمليوني برميل يومياً

(علماً أن التخفيض الفعلي المتوقع هو مليون برميل وذلك لأن بعض الدول المنتجة للنفط لا تنتج فعلاً الحصة المخصصة لها لمشاكل تقنية) سيعمل على ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما يساعد روسيا على تغطية تكاليف حربها على أوكرانيا، فإن هذا القول لا يصمد أمام حقيقة أن روسيا وبعد العقوبات التي فرضها عليها الغرب اضطرت لبيع نفطها للصين والهند بأسعار متدنية جداً لم يجرؤ حتى الرئيس الروسي بالإفصاح عنها، ما يعني أنه وإن حدث ارتفاع للأسعار فلن تكون روسيا مستفيدة منها.

وبذلك تتضح أبعاد هذا القرار ليأتي مكملاً لما سبقه من أحداث أوصلت دول الاتحاد الأوروبي لأزمات لا تنتهي من ارتفاع نسبة التضخم لما يفوق 10٪ تقريباً وارتفاع للأسعار وزيادة نسبة البطالة وزيادة الإغلاقات، وارتفاع أثمان الطاقة التي وصلت لخمسة أضعاف ما كانت تحصل عليه من روسيا، والذي دفع وزير الاقتصاد الألماني لاتهام أمريكا بإنهاك الاقتصاد الأوروبي ببيعها الغاز بأثمان مرتفعة جداً دون أن تقيم وزناً لعلاقة الصداقة بينهم، وليدفع بالعملة الأوروبية (اليورو) للانخفاض بشكل دراماتيكي ليصل إلى ما دون الدولار، ويعمل على زيادة الاحتجاجات التي خرجت في أكثر من مدينة أوروبية تطالب برفع العقوبات عن روسيا، ويُنبئ بإعلان إفلاس لبعض الدول الأوروبية وتفكك عقده، محققاً لأمريكا إبقاء هيمنتها على دوله وجرها لخدمتها في إبقاء هيمنتها العالمية واستخدامها في عمليات احتوائها للصين وإبقاء استنزاف روسيا بل ولإعادتها دولة لا وزن لها عالمياً.

لقد استطاعت أمريكا باستخدامها النفط (السلعة الاستراتيجية العالمية) كسلاح فعّال في متابعة تحقيق أهدافها التي سعت لها من جر روسيا للمستنقع الأوكراني والتي منها إنهاء أي تطلع لدول الاتحاد الأوروبي من الانفكاك من تحت عباءتها وإبقاؤها في خدمة تطلعاتها في احتواء الصين وإبقاء هيمنتها دون أن تقيم وزناً لبشر ولا حجر. فما دامت مصالحها تتحقق فليذهب الجميع للجحيم.

هذه هي أمريكا، وهذا هو النظام الرأسمالي لا يهمه إلا مصالح أفراده فقط حتى لو كانت على حساب شعوب العالم المكتوية بارتفاع نسبة الفقر، وزيادة عدد الجوعى، فلتُسفك الدماء، ولتُدمر المدن خدمة لإبقائها متربعة على عرش استعمار الدول والشعوب، يساعدها في ذلك حكام رويبضات نصبتهم لاستنزاف كنوز الشعوب الإسلامية من خيرات وشباب.

نظام لا يهتم بنشر الطمأنينة والعدل بقدر همه نهب البلاد والعباد، على عكس النظام الإسلامي الذي ما وصل أرضاً إلا سادها الاستقرار والاطمئنان والعدل.

لذلك ندعو شعوب العالم عامة والشعوب الإسلامية خاصة للعمل الجاد لإنهاء ظلمة هذا النظام والمطالبة بنظام الإسلام الذي ينشر العدل والطمأنينة أينما حل، وما ذلك على الله بعزيز.

أردوغان يدفع ثورة الشام لأحضان بشار

كتبه: الأستاذ أحمد معاز

أكد رجب طيب أردوغان الخميس 6/10/2022م أنه قد يلتقي مع بشار الأسد عندما يكون الوقت مناسباً وأنه لن يستبعد ذلك. وأضاف أردوغان في مؤتمر صحفي في العاصمة التشيكية براغ على هامش مشاركته في قمة أوروبية موسعة، أن "مثل هذا الاجتماع ليس على جدول الأعمال حالياً، لكن لا يمكنني أن أقول إنه من المستحيل مقابلة الأسد". وتابع قائلا "عندما يحين الوقت المناسب، يمكننا أيضا أن نتجه إلى الاجتماع مع الرئيس السوري".

مثل هذه التصريحات الكثيفة من أركان النظام التركي في هذه المدة القصيرة تعكس حقيقة موقفه الذي بقي فترة طويلة طي الكتمان لأسباب كثيرة، وإن كان يراها البعض انقلاباً حاداً في زاوية الرؤية التركية بالمرحلة القادمة، وعلى عكس ما يتصور الجميع فإنها ليست مفاجئة بل منتظرة منذ فترة، خصوصاً بالنسبة لمن يتابع الدور التركي بدقة منذ انطلاق ثورة الشام المباركة، والخط البياني الذي سارت فيه، ويعرف حقيقته وفي أي فلك يدور.

فالنظام التركي الذي يدور في فلك أمريكا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، يعمل كل ما من شأنه خدمة المصالح الأمريكية خارجياً؛ أي أنه لا يتحرك حركة بخصوص سوريا إلا ضمن خطة أمريكا في مواجهة ثورة الشام وإجهاضها، بل لا يسمح لأي من القوى المتدخلة في سوريا أن تعمل منفردة؛ لأن ذلك قد يسبب مشاكل لا تحمد عقباها. وعلى ذلك كان دور تركيا منذ البداية تنفيذ الخطة الأمريكية.

والسؤال هنا: ما هو دور قوى الثورة بعد أن ظهرت حقيقة الدور التركي إلى العلن؟ وما هي الخطة التي يستطيعون فيها رد المكائد التي تحاك لأهل الشام الأحرار لمتابعة الاستمرار في الثورة للوصول لأهدافها وعلى رأسها إسقاط نظام سفاح الشام؟

لقد مرت ثورة الشام بمراحل خطيرة لما لموقع بلاد الشام من أهمية؛ ما دفع أمريكا لتسخير العديد من الدول والأدوات لحرف مسيرة الثورة منذ البداية، والعمل على وأدها؛ ويعود ذلك لأن أهل الثورة عملوا على استعادة قرارهم في تحديد شكل نظام حكمهم، فهذا هو أصل الصراع الذي لم يتوان فيه أعداء الثورة عن الانخراط به واستعمال كافة الأساليب والأدوات لمنع أهل الشام من الوصول إليه، لأنه سيتعمم في العالم ويؤدي إلى تغير شكله وشكل العلاقات الدولية، أي أن المتحكمين بالنظام الدولي وعلى رأسهم أمريكا أدركوا خطورة مطالب الثورة وعلى رأسها "الشعب يريد إسقاط النظام"، فاجتمعوا وتدارسوا كيفية مواجهتها باعتبارها معركة مصيرية.

في المقابل كانت الثورة اليتيمة تحتاج لمن يقودها لتحقيق هدفها المبدئي الذي خرجت

من تصدر قيادتها أو من تم تنصيبه كواجهة سياسية لها لم يكن على مستوى الحدث أو كان واجهة مصنعة تنفذ دورها المنوط بها، وأما القيادة العسكرية فقد انقلبت على تطلعات الناس وتاجرت بتضحياتهم وأعطت الشرعية للقيادة السياسية التي صُنعت في دوائر المخابرات الدولية، فكان أن قام القادة العسكريون بجهل أو بعلم بتنفيذ جميع الخطوات السياسية التي أدت إلى إطالة عمر الثورة وتحولوا إلى أدوات

في تقييد حركتها وأحياناً في مواجهتها بحجج واهية، وكل ذلك بسبب الدعم المالي والارتباط بالقوى الخارجية ابتداءً بقطر والسعودية وانتهاءً بالنظام التركي الذين لبسوا دور الداعم للثورة.

إن أهداف الثورة كبيرة، وتحتاج قيادة على مستوى أهدافها ووعياً خاصاً في خضم التدخلات الكثيفة والتزاحم على حربها في أبسط الأمور، حتى إن المتابع البسيط أصبح يرى أن تصرفات الحكومات في "المحرر" ومن يدعمها تخدم التوجه العام وهو السير بالثورة نحو هلاكها، وكأن من يدير ملفاتها حتى المعيشية البسيطة هو رأس واحد يتحكم بكل التفاصيل التي تخدم الهدف الاستراتيجي الذي وضعته رأس الشر أمريكا، وهذا كله بسبب عدم إدراك الجميع لأهمية الأعمال السياسية وأهمية وجود القيادة السياسية المخلصة الواعية على المخططات والمستشرفة للمراحل، ليس هذا فحسب بل تضع الخطط والحلول لكل مرحلة فتسير بالناس على هدى وتمنع السقوط في المنزلقات.

إن الواقع الذي وصل له الناس في المناطق المحررة كان مخططاً له بدقة عالية، وشارك في صناعته جميع القوى العسكرية والسياسية، بل كان نتاج أعمالهم وقصر نظرهم وعدم وجود الرؤية السياسية، بالإضافة للتعامل مع الأحداث بردود الأفعال والاختيار دائماً بين السيئ والأسوأ، حتى وصل الحال إلى ما نراه من فقر وجوع وعوز ونزوح وتشرد.

وحتى نخرج مما وصلنا إليه ونتابع مسيرة الثورة ونعيد الناس لبيوتها وقراها ومدنها وأرزاقها، ونُسقط النظام بكافة أركانه ورموزه ودستوره العلماني الذي سمح بقتل الناس وتشريدهم، فإنه يتوجب علينا أن نتحمل المسؤولية الكاملة ونعتبر أن القضية مناطة بنا جميعاً دون استثناء، هذا أولاً، والشيء الثاني المهم هو أن نعلم أن الأعمال السياسية لا تواجه بالأعمال العسكرية بل تواجه بأعمال سياسية، فالدول لم تنل منا وتهزمنا وتشردنا إلا بالأعمال السياسية التي بدأتها بشراء الذمم وتشكيل واجهة عميلة للثورة وربط القوى العسكرية بها وانتهاءً بما يخططونه الآن من مصالحة وعودة لأحضان النظام.

وعلى ذلك يجب الاعتراف بأهمية الأعمال السياسية وجدواها في المواجهة الحتمية، بل هي المنطلق لمن يريد فعلاً الاستمرار بالثورة والوصول بها لأهدافها. وحتى تتم هذه الأعمال لا بد من قيادة سياسية تتبنى مصلحة الثورة ومستعدة لقيادتها والسير بها نحو الهدف؛ وهذه القيادة لها مواصفات معينة يجب اختيارها بدقة، بأن تكون جماعة سياسية ولها مشروع سياسي واضح لا غموض فيه، ويكون معياراً للمحاسبة.

فعلى أهل الشام أن يستعيدوا قرارهم ويختاروا قيادتهم ويتوكلوا على ربهم لتحقيق أهدافهم وثوابت ثورتهم.

التطبيع مع السفاح بشار جريمةٌ ليس لها مبرر

(فرانس24، الأربعاء، 23 ربيع الأول 1444هـ، 19/10/2022م) أكدت حركة حماس الفلسطينية من دمشق الأربعاء (الماضي) استئناف علاقتها مع السلطات السورية، إثر لقاء وصفته بـ"التاريخي" مع الرئيس السوري بشار الأسد، بعد قطيعة بدأت إثر اندلاع النزاع واستمرت أكثر من عشر سنوات.

والتقى رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في الحركة خليل الحية الأسد، ضمن وفد ضم عددا من مسؤولي الفصائل الفلسطينية، في أول لقاء يجمع بين الطرفين منذ بدء النزاع في سوريا.

وقال الحية خلال مؤتمر صحافي إثر اللقاء "نعتقد أنه يوم مجيد ويوم مهم، نستأنف فيه حضورنا إلى سوريا العزيزة ونستأنف فيه العمل المشترك.. مع سوريا". وأضاف "نعتبره لقاء تاريخيا وانطلاقة جديدة متجددة للعمل الفلسطيني السوري المشترك".

الراية: إن التطبيع مع نظام الأسد يعني التطبيع مع نظام مجرم سفاح، فتك بالمسلمين وما زال، وحارب الإسلام وما زال، وهجر الملايين وما زال، واستباح الحرمات وهتك الأعراض وما زال، ووالى الكافر المستعمر وخدم الأعداء وما زال، ودمر البلاد وأفقر العباد وما زال، فهو حديث عن تطبيع مع نظام تكتمل فيه صفات الإجرام والإفساد، نظام عدو لله ولرسوله وللمؤمنين، نظام ما زال يعلنها مدوية بأنه بعثي علماني لا علاقة له بالإسلام ولا بنظام حكمه، نظام ما زال معلنا الحرب على الله ورسوله؛ بحكمه بالكفر ومحاربته

لكل دعوة تنادي بالإسلام وبحكم الإسلام، نظام ما زال سلماً على يهود وبرداً وسلاماً على جنود الاحتلال المغتصبين لفلسطين وللجولان، نظام يوالي أمريكا رأس الشيطان في العالم ويجاهر بموالاته لروسيا صاحبة التاريخ والحاضر الأسودين في محاربة الإسلام والمسلمين، فأي مصلحة يمكن أن تتحقق من موالاة نظام كهذا أو التقارب معه؟!

إن الله قد أرسل محمداً ﷺ رسولاً وبعث معه شريعة فيها بيان لكل صغيرة وكبيرة يحتاجها البشر لتنظيم حياتهم وضبطها، ولم يرسلها لتكون شيئا جميلا ثانويا في حياة الإنسان، ولم يتركه سبحانه ليحل ويحرم ويصوب ويخطئ ما يراه وفق هواه، بل قد جعل الانحراف ولو كان يسيرا عن شرعه ضلالا وخسرانا مبينا، قال تعالى: [وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)، وتوعد من يحيد عن شرعه بالضنك والعذاب فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى].

والله سبحانه وتعالى قد حرم موالاة الظالمين والركون أو الميل إليهم ولو ميلا يسيرا، فقال: ﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ]. ونظام بشار هو من أشد الظالمين وأعظمهم جرما، فأي مصلحة قد يراها العقل ليقدمها على شرع الله ودستوره؟!

ثم إن الله قد فرض علينا هدم أنظمة الحكم القائمة في البلاد الإسلامية وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة بدلا منها، فأي مصالحة قد تفضي إلى هذا الواجب؟!

إن الواجب على المسلمين، أفرادا وجماعات العمل بكل قوتهم وطاقاتهم لإزالة أنظمة الضرار والاستعمار في البلاد الإسلامية وتنصيب خليفة يحكمهم بكتاب الله وسنة نبيه، وهذا لا يكون إلا وفق طريقة المصطفى ﷺ التي لم يقبل فيها تدرجا أو تعايشا أو تفاوضا مع الكفر وأنظمته.

بيان صحفي

مجزرة نابلس وبطولة أهلها تعرّي المتخاذلين وتبرق رسالة لجيوش المسلمين

استشهد خمسة مجاهدين بينهم أحد أبرز قادة مجموعة عرين الأسود وديع الدَوَحْ، وأصيب أكثر من 20 آخرين برصاص جيش يهود، وُصفت إصابات خمسة منهم بالخطيرة، وذلك خلال عدوانه على البلدة القديمة في مدينة نابلس.

وقال رئيس وزراء كيان يهود يائير لابيد إنه على الرئيس الفلسطيني السيطرة على الميدان إذا أراد استقرار سلطته. فيما أكد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن رئيس السلطة محمود عباس أصدر تعليماته لإجراء الاتصالات فورا مع الجانب الأمريكي لوقف عدوان يهود على نابلس، كما دعا مجلس الوزراء الفلسطيني الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية للتدخل لوقف تصعيد يهود في نابلس.

إن ما يجري في نابلس يؤكد من جديد ما أكدته الأحداث مراراً مع كل عدوان لكيان يهود؛ يؤكد جبن هذا الكيان وعدم صموده أمام أفراد شبه عزل، فكيف لو واجه جيشاً جراراً متطلعاً للشهادة في سبيل الله، جيشاً يحب الموت كما يحب هؤلاء الجبناء الحياة؟! ويؤكد كذلك أن الأنظمة في بلاد المسلمين هي التي توفر الحماية لجرائمه، فهي تسهر على حماية أمنه، وهي ترى وتسمع ما يرتكبه من جرائم ولا تحرك ساكناً بل تشد على يديه ليرتكب المزيد عبر تطبيعها وترسيمها الحدود معه وعبر إقرارها لسرقته لثروات المسلمين! ويؤكد كذلك أن مسؤولية الأمة هي الجهاد في سبيل الله لتحرير

الأرض المباركة وأن لا حل لها إلا بتحريرها ولا يكون ذلك إلا عبر استنصار جيوش الأمة لا الأمم المتحدة وأمريكا.

إن موقف السلطة هو موقف متخاذل، فإن بمقدورها أن تحرك عشرات الآلاف من عناصرها الأمنية المدججين بالسلاح لحماية الناس والدفاع عنهم، وهذه وظيفة أجهزة الأمن في العالم، أم أنها وجدت فقط لحماية كيان يهود وملاحقة المجاهدين واعتقالهم؟!

إن موقف رئيس السلطة الذي أوعز بإجراء اتصالات مع أمريكا لوقف العدوان على أهل فلسطين، هو تآمر واستخفاف وسذاجة سياسية، فأمريكا رأس الكفر هي من توفر الغطاء لكيان يهود لارتكاب جرائمه، وهي التي تمده بالمال والسلاح والعتاد ليبطش بأهل فلسطين، وهي التي أعطت الضوء الأخضر لغانتس ولابيد ليقتلوا أهل فلسطين لتكون دماؤهم الزكية ورقة انتخابية لهم، فأي عاقل من يستجير من الرمضاء بالنار؟! أم أن السلطة التي نشأت بقرار دولي لا تتقن سوى الانبطاح على أعتاب البيت الأبيض والأمم المتحدة؟!

إنها لجريمة كبرى وخيانة عظمى أن توجه المناشدات لعدو الأمة أمريكا وللمجتمع الدولي وللمؤسسات الدولية المعادية، ولا توجه إلى الأمة الإسلامية وجيوشها، وهي صاحبة القضية والوحيدة القادرة على إنهائها؟!

إن مخاطبة الأمة وجيوشها للتحرك هو السبيل الوحيد لدفعها للتحرك، وتحرك الأمة وجيوشها هو السبيل الوحيد لخلاص أهل فلسطين، لذلك يحارب الأعداء وأدواتهم هذا الخطاب ويحجبونه إعلامياً ولا تنادي به الأنظمة وتستبعده الفصائل، رغم أنه الحل العملي والوحيد لقضية فلسطين.

يا أهل الأرض المباركة: إنكم إن صبرتم وتمسكتم بدينكم فسيجعل الله لكم من بعد عسر يسراً، وسيهيئ لكم جنوداً يحررون مسرى نبيكم ﷺ ويدخلون المسجد كما دخله الفاتحون أول مرة، فتمسكوا بدينكم وأمتكم واستنصروا أحفاد خالد وصلاح الدين، وانفضّوا عن مشاريع المستعمرين، والعاقبة لكم، فالله مولاكم ولا مولى لهم.

﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾

الإسلام العظيم جعل رابطة العقيدة الإسلامية هي الرابطة التي تصهر الناس

إبراهيم مشرف - السودان

الخبر:

كشف رئيس مبادرة المجتمع المدني بولاية النيل الأزرق محمد الطيب لباقي نيوز عن وجود أكثر من 83 جثة متفحمة بمربع 11 بالقرية أربعة بودي الماحي، وارتفع عدد قتلى في القرية ثلاثة وأربعة وكان القتل بين قبيلة الهوسا ومكونات السلطنة الزرقاء.

التعليق:

إن الإسلام العظيم جعل رابطة العقيدة الإسلامية هي الرابطة التي يجب أن تربط بين المسلمين ورتب عليها أحكاما فجعل المسلم أخا المسلم يقول الرسول ﷺ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ» ويقول ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ» ويقول ﷺ: «إِنِ اسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ، وَإِنِ اسْتَعَانَكَ أَعَنْتَهُ، وَإِنْ مَرِضَ عُدْتَهُ، وَإِنِ احْتَاجَ أَعْطَيْتَهُ، وَإِنِ افْتَقَرَ عُدْتَ عَلَيْهِ، وَإِذَا أَصَابَهُ خَيْرٌ هَنَّيْتَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ عَزَّيْتَهُ، وَإِنْ مَاتَ اتَّبَعْتَ جِنَازَتَهُ، وَلَا تَسْتَطِيلُ عَلَيْهِ الْبِنَاءَ فَتَحْجُبَ عَنْهُ الرِّيحَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تُؤْذِيهِ بِرِيحِ قِدْرِكَ إِلَّا أَنْ تَغْرِفَ لَهُ مِنْهَا، وَإِنِ اشْتَرَيْتَ فَاكِهَةً، فَأَهْدِ لَهُ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَأَدْخِلْهَا سِرّاً، وَلَا تُخْرِجْ بِهَا وَلَدَكَ لِيَغِيظَ بِهَا وَلَدَهُ» هكذا رتب الإسلام العظيم الأخوة بين المسلمين فجعل حرمة دم المسلم أعظم عند الله عز وجل من حرمة الكعبة، لكن العجيب في هذا الزمان أن أصبح هذا الدم رخيصا بين

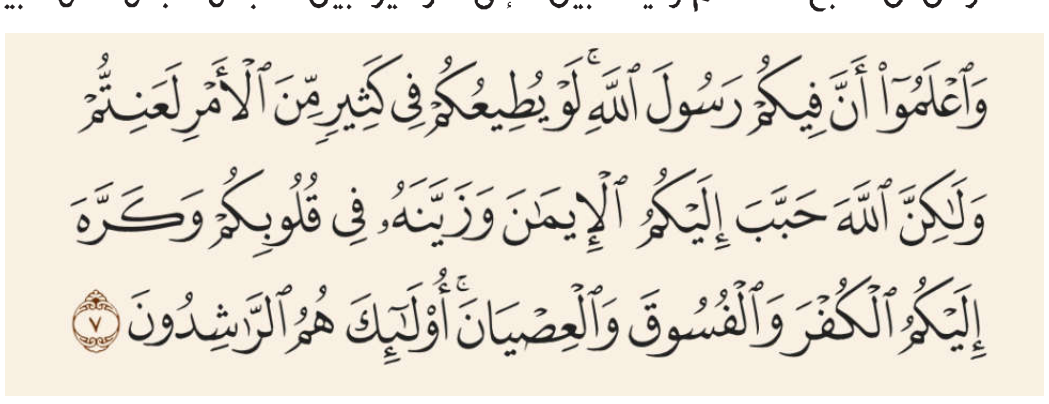
وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾

أبناء الأمة الإسلامية؛ فالمسلم يقتل أخاه المسلم لأتفه الأسباب!

إن هذا الاقتتال وصفه النبي ﷺ بأنه من أعمال الجاهلية فقال ﷺ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا»، وقال ﷺ «... وَمَنْ دَعَا دَعْوَةَ جَاهِلِيَّةٍ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَاءِ جَهَنَّمَ»، فقال رجل: يا رسول الله وإن صام وإن صلَّى؟ قال: «نَعَمْ، وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ، فَادْعُوا بِدَعْوَى اللَّهِ الَّتِي سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ» أخرجه الترمذي. وبالرغم من هذا نجد هذا القتل والسحل بين أبناء المسلمين، بل وصل الأمر للتعذيب بالنار التي لا يعذب بها إلا الله، فما هو السبب الذي أدى إلى ذلك؟ إنه الاستعمار الذي قبل خروجه قسم الأراضي إلى حواكير بين القبائل فجعل لكل قبيلة حاكورة يترأسها رئيس القبيلة، وله أن يقسم الأراضي كيف يشاء على أفراد قبيلته، ولا يجوز لأحد غير أفراد القبيلة أن يمتلك أرضا في هذه الحاكورة، ثم جاء أذناب الاستعمار؛ الحكومات الوطنية الوظيفية فسارت على الأساس ذاته، بل إن مشروع دستور الفترة الانتقالية الحالية والمقدم من نقابة المحامين جاء في المادة 38 البند 8 منه "المحافظة على الحقوق التاريخية للمجتمعات المحلية في الأراضي والموارد"، ولذلك نجد الحكومات والسياسيين المرتزقة ينفذون مخططات الاستعمار في هذه البلاد بل يغذون هذه النعرات الخبيثة التي تفرق بين أبناء المسلمين من أجل السلطة والثروة. فكان الصراع في جبل عامر وجبل مون وفي شرق السودان وغربه وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

إن الاستعمار لم يكتف بتقسيم بلاد المسلمين، بل سعى لإيجاد مخطط جديد عن طريق ذلك اليهودي برنارد لويس الذي يتحدث عن تقسيم المقسم وإعادة ترسيم حدود سايكس بيكو إلى حدود الدم، هذه هي مخططات الغرب الكافر في بلاد المسلمين. أما الإسلام العظيم فلم يجعل الأرض لقبيلة دون غيرها وإنما قسم الأراضي إلى ثلاث ملكيات؛ ملكية فردية وملكية عامة وملكية الدولة، ولم يجعل للقبيلة أي شبر في الأراضي. هكذا وزع الإسلام العظيم هذه الأراضي؛ ملكية فردية لأحد من الناس فهي له، وملكية عامة كقوله ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ الْمَاءِ وَالْكَلَإِ وَالنَّارِ» وملكية دولة مثل الصحارى والجبال، فهذه هي أحكام الإسلام المتعلقة بالأراضي ولا يمكن تطبيقها في ظل هذه الأنظمة الوظيفية التي تأتمر بأمر الاستعمار، هذه الأحكام لا يمكن تطبيقها إلا في ظل نظام الإسلام الذي حدده الرسول ﷺ؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

إعداد وتنسيق / الأستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الإقتصادي (ح 20)

خطأ نظرة الرأسماليين إلى القيمة

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ, وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ, وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ, المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ, الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ, وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ الأَطهَارِ الأمجَادِ, الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإسلامِ فِي الحُكمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ, فَاجعَلنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ, وَاحشُرنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشهَادُ يَومَ التَّنَادِ, يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ بِسلْسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنا إِرواءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي, وَمَعَ الحَلْقَةِ العِشْرِينَ, نُتَابِعُ فِيهَا استِعرَاضَنَا مَا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي (صفحة 33) لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ, وَحَدِيثُنَا عَنْ «خَطَأ نَظْرَةِ الرَّأسمَالِيِّينَ إِلَى القِيمَةِ».

خطأ الرأسماليين في تحديد معنى القيمة:

يَقُولُ رَحِمَهُ اللهُ: أَمَّا مَوضُوعُ القِيمَةِ فَإِنَّ النِّظَامَ الاقتِصَادِيَّ الرَّأسمَالِيَّ يَعتَبِرُ القِيمَةَ نِسبِيَّةً وَلَيسَتْ حَقِيقِيَّةً, فَهِيَ إِذاً عِندَهُمْ قِيمَةٌ اعتِبَارِيَّةٌ. وَعَلَى هَذَا فَقِيمَةُ ذِرَاعٍ قِمَاشٍ مِنَ الصُّوفِ هِيَ أَجْرُ مَنفَعَةٍ لَهُ فِي حَالَةِ تَوَفُّرِهِ فِي السُّوقِ, وَقِيمَتُهُ كَذَلِكَ مِقْدَارُ مَا تَحْصُلُ بِهِ مِنْ سِلَعٍ وَجُهُودٍ, وَتُصبِحُ القِيمَةُ ثَمناً إِذَا كَانَ مَا تَحْصُلُ عَلَيهِ بِثَوبِ القِمَاشِ نُقُودًا. وَهَاتَانِ القِيمَتَانِ عِندَهُمْ شَيئَانِ مُنفَصِلانِ, وَمُسَمَّيَانِ مُختَلِفٌ كُلٌّ مِنهُمَا عَنِ الآخَرِ: أَحَدُهُمَا المَنفَعَةُ, وَالثَّانِي قِيمَةٌ الاستِبدَالِ.

وَهَذَا المَعنَى لِلقِيمَةِ بِهَذَا التَّحدِيدِ خَطأ؛ لأَنَّ قِيمَةَ أَيَّةِ سِلْعَةٍ إِنَّمَا هِيَ مِقدَارُ مَا فِيهَا مِنْ مَنفَعَةٍ مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ. فَالنَّظرَةُ الحَقِيقِيَّةُ لأَيَّةِ سِلْعَةٍ هِيَ النَّظرَةُ إِلَى المَنفَعَةِ مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ, سَوَاءٌ مَلَكَهَا الإِنسَانُ ابتِدَاءً كَالصَّيدِ, أَو مُبَادَلَةً كَالبَيعِ, وَسَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ بِالنِّسبَةِ لِلشَّخصِ أم بِالنِّسبَةِ لِلشَّيءِ. فَالقِيمَةُ إِذاً اسمٌ لِمُسَمًّى مُعَيَّنٍ لَهُ حَقِيقَةٌ مُشَخَّصَةٌ, وَلَيسَ هُوَ اسماً لِشَيءٍ اعتِبَارِيٍّ يَنطَبِقُ عَلَى مُسَمًّى بِاعتِبَارٍ, وَلا يَنطَبِقُ عَلَيهِ بِاعتِبَارٍ آخَرَ. فَالقِيمَةُ هِيَ شَيءٌ حَقِيقِيٌّ وَلَيسَتْ شَيئًا نِسبِيًّا. وَعَلَيهِ فَنَظْرَةُ الاقتِصَادِيِّينَ إِلَى القِيمَةِ نَظرَةٌ خَاطِئَةٌ مِنْ أَسَاسِهَا.

بحث الرأسماليين للقيمة من أساسه خطأ محض:

أَمَّا مَا يُطلِقُونَ عَلَيهِ: (القِيمَةَ الحَدِّيَةَ) فَإِنَّهُ تَقدِيرٌ لِتَركِيزِ الإِنتَاجِ عَلَى أَسوَأِ الاحتِمَالاتِ بِالنِّسبَةِ لِتَصرِيفِ السِّلَعِ. فَتُقَدَّرُ قِيمَةُ السِّلعَةِ عَلَى أَدنَى حَدٍّ حَتَّى يَظَلَّ الإِنتَاجُ سَائِرًا عَلَى أَسَاسٍ مَضمُونٍ. وَلَيسَتِ القِيمَةُ الحَدِّيَةُ حَقِيقَةَ قِيمَةِ السِّلعَةِ, حَتَّى وَلا ثَمَنَ السِّلعَةِ؛ لأَنَّ قِيمَةَ السِّلعَةِ إِنَّمَا تُقَدَّرُ بِمِقدَارِ مَا فِيهَا مِنْ مِنفَعَةٍ عِندَ التَّقدِيرِ, مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ, وَلا يُنقِصُ مِنْ قِيمَتِهَا نُزُولُ ثَمَنِهَا بَعدَ ذَلِكَ, كَمَا لا يَزِيدُ مِنْ قِيمَتِهَا ارتِفَاعُ ثَمَنِهَا بَعدَ ذَلِكَ. لأَنَّ قِيمَتَهَا اعتُبِرَتْ حِينَ تَقدِيرِهَا.

وَعَلَى هَذَا فَالنَّظَرِيَّةُ الحَدِّيَةُ هِيَ نَظَرِيَّةٌ لِلثَّمَنِ, وَلَيسَتْ نَظَرِيَّةً لِلقِيمَةِ. وَهُنَالِكَ فَرقٌ بَينَ الثَّمَنِ وَالقِيمَةِ حَتَّى عِندَ الاقتِصَادِيِّينَ الرَّأسمَالِيِّينَ. فَالثَّمَنُ يَتَحَكَّمُ فِي تَقدِيرِهِ كَثرَةُ الطَّلَبِ, وَقِلَّةُ العَرْضِ مَعًا, أَو كَثرَةُ العَرْضِ, وَقِلَّةُ الطَّلَبِ مَعًا, وَهُوَ أَمرٌ يَتَعَلَّقُ بِزِيَادَةِ الإِنتَاجِ, لا فِي تَوزِيعِهِ. أَمَّا القِيمَةُ فَإِنَّهُ يَتَحَكَّمُ فِي تَقدِيرِهَا المِقدَارُ الذِي فِي السِّلعَةِ مِنْ مَنفَعَةٍ عِندَ التَّقدِيرِ, مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ دُونَ اعتِبَارِهِ جُزْءاً فِي التَّقدِيرِ. وَلا يُؤَثِّرُ فِيهَا العَرضُ وَالطَّلَبُ تَأثِيرًا كُلِّيًا.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ بَحثُ القِيمَةِ مِنْ أَسَاسِهِ خَطأ مَحْضًا, فَكُلُّ مَا تَرَتَّبَ عَلَيهِ مِنْ بَحْثٍ خَطأ مَحضٌ مِنْ حَيثُ التَّفرِيعُ. إِلاَّ أَنَّ قِيمَةَ السِّلعَةِ إِنْ قُدِّرَتْ مَنفَعَتُهَا بِمَنفَعَةِ سِلْعَةٍ أو جُهدٍ كَانَ هُوَ التَّقدِيرُ الصَّحِيحُ, وَكَانَ تَقدِيراً أقرَبَ إِلَى الثَّبَاتِ فِي المَدَى القَصِيرِ, وَإِنْ قُدِّرَتْ بِالثَّمَنِ كَانَ تَقدِيرًا اعتِبَارِيًا, لا تَقدِيرًا حَقِيقِيًا, وَتُصبِحُ حِينَئِذٍ أقرَبَ إِلَى التَّغيُّرِ فِي كُلِّ وَقتٍ تَبَعًا لِلسُّوقِ, وَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ كَونُهَا قِيمَةً, وَلا يَصدُقُ عَلَى وَاقِعِهَا حِينَئِذٍ لَفظُ قِيمَةٍ. وَإِنَّمَا تُصبِحُ أَدَاةً يَحْصُلُ فِيهَا نُقُودٌ بِحَسَبِ السُّوقِ, لا بِحَسَبِ مَا فِيهَا مِنْ مَنَافِعَ.

جعل المنفعة نتيجة المجهودات فحسب خطأ مخالف للواقع:

وَيَقُولُ الاقتِصَادِيُّونَ الرَّأسمَالِيُّونَ: إِنَّ المَنَافِعَ هِيَ نَتِيجَةُ المَجهُودَاتِ التِي يَبذُلُهَا الإِنسَانُ, فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الجَزَاءُ مُسَاوِيًا لِلعَمَلِ فَلا شَكَّ فِي أَنَّ مُستَوَى الإِنتَاجِ يَنحَطُّ, وَيَتَوَصَّلُونَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَةَ المُثلَى لِتَوزِيعِ الثَّروَةِ عَلَى أَفرَادِ المُجتَمَعِ هِيَ تِلْكَ التِي تَضمَنُ الوُصُولَ إِلَى أرفَعِ مُستَوًى مُمكِنٍ مِنَ الإِنتَاجِ. وَهَذَا القَولُ خَطأٌ مَحْضٌ. فَالوَاقِعُ المَحسُوسُ هُوَ أَنَّ المَالَ الذِي خَلَقَهُ اللهُ فِي الكَونِ هُوَ أَسَاسُ المَنفَعَةِ فِي السِّلَعِ, وَالنَّفَقَاتِ التِي بُذِلَتْ فِي زِيَادَةِ المَنفَعَةِ لِهَذَا المَالِ, أو إِيجَادِ مَنفَعَةٍ فِيهِ مَعَ العَمَلِ, هِيَ التِي جَعَلَتْهُ عَلَى الشَّكْلِ الذِي صَارَ إِلَيهِ يُؤَدِّي مَنفَعَةً مُعَيَّنَةً, فَجَعْلُ المَنفَعَةِ نَتِيجَةً لِلمَجهُودَاتِ فَحَسْب خَطأ مُخَالِفٌ لِلوَاقِعِ, وَإِهدَارٌ لِلمَادَّةِ الخَامِّ, وَلِلنَّفَقَاتِ التِي بُذِلَتْ, وَقَد تَكُونُ هَذِهِ النَّفَقَاتُ بَدَلَ مَادَّةٍ خَامٍّ لا بَدَلَ عَمَلٍ. وَعَلَيهِ فَالمَنفَعَةُ قَد تَكُونُ نَتِيجَةَ مَجهُودَاتِ الإِنسَانِ, وَقَد تَكُونُ نَتِيجَةَ وُجُودِ المَادَّةِ الخَامِّ, وَقَد تَكُونُ نَتِيجَةً لَهُمَا مَعًا, وَلَيسَتْ هِيَ نَتِيجَةً لِمَجهُودَاتِ الإِنسَانِ فَحَسْب.

عدم مساواة الجزاء للعمل ليست هي السبب الوحيد لانحطاط مستوى الإنتاج:

وَأَمَّا انحِطَاطُ مُستَوَى الإِنتَاجِ فَلَيسَ نَاتِجًا عَنْ عَدَمِ مُسَاوَاةِ الجَزَاءِ لِلعَمَلِ فَحَسْب, فَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنْ ذَلِكَ, وَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنِ استِنفَادِ جَمِيعِ الثَّروَةِ التِي فِي البِلادِ, وَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنِ الحُرُوبِ, وَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنْ غَيرِ ذَلِكَ, فَانحِطَاطُ الإِنتَاجِ فِي إِنجلتِرَا وَفَرَنسَا بَعدَ الحَربِ العَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ لَيسَ نَاتِجًا عَنْ عَدَمِ مُسَاوَاةِ الجَزَاءِ لِلعَمَلِ, بَلْ هُوَ نَاتِجٌ عَنْ تَقَلُّصِ ظِلِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا عَنْ مُستَعمَرَاتِهَا الغَنِيَّةِ, وَعَنْ انهِمَاكِهِمَا فِي الحَربِ, وَانحِطَاطُ إِنتَاجِ الوِلايَاتِ المُتَّحِدَةِ أَثنَاءَ الحَربِ العَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ لَيسَ نَاتِجًا عَنْ عَدَمِ مُسَاوَاةِ الجَزَاءِ لِلعَمَلِ, بَلْ نَاتِجٌ عَنِ انهِمَاكِهَا فِي الحَربِ ضِدَّ أَلمَانيَا. وَانحِطَاطُ الإِنتَاجِ فِي العَالَمِ الإِسلامِيِّ اليَومَ لَيسَ نَاتِجًا عَنْ عَدَمِ مُسَاوَاةِ الجَزَاءِ لِلعَمَلِ, وَإِنَّمَا هُوَ نَاتِجٌ عَنِ انحِطَاطِ الفِكْرِيِّ, الذِي تَتَرَدَّى فِيهِ الأُمَّةُ الإِسلامِيَّةُ بِمَجمُوعِهَا. وَعَلَيهِ فَإِنَّ عَدَمَ مُسَاوَاةِ الجَزَاءِ لِلعَمَلِ لَيسَتْ هِيَ السَّبَبَ الوَحِيدَ لانحِطَاطِ الإِنتَاجِ, حَتَّى يَتَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الطَّرِيقَةُ المُثلَى لِلتَّوزِيعِ هِيَ التِي تَضمَنُ رَفْعَ مُستَوَى الإِنتَاجِ, وَالوُصُولَ إِلَى أرفَعِ مُستَوًى مِنَ الإِنتَاجِ لا عَلاقَةَ لَهُ بِتَوزِيعِ الثَّروَةِ عَلَى الأَفرَادِ.

وَقَبلَ أَنْ نُوَدِّعَكُمْ قراءَنَا الكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِأَبرَزِ الأفكَارِ التِي تَنَاوَلهَا مَوضُوعُنَا لِهَذَا العدد:

1- خطأ الرأسماليين في تحديد معنى القيمة: النِّظَامُ الاقتِصَادِيُّ الرَّأسمَالِيُّ يَعتَبِرُ القِيمَةَ نِسبِيَّةً وَلَيسَتْ حَقِيقِيَّةً, فَهِيَ إِذاً عِندَهُمْ قِيمَةٌ اعتِبَارِيَّةٌ.

2- بحث الرأسماليين للقيمة من أساسه خطأ محض: يُقَدِّرُ الرَّأسمَالِيُّونَ قِيمَةَ السِّلعَةِ عَلَى أَدنَى حَدٍّ حَتَّى يَظَلَّ الإِنتَاجُ سَائِرًا عَلَى أَسَاسٍ مَضمُونٍ. وَالصَّوَابُ: أَنَّ قِيمَةَ السِّلعَةِ إِنَّمَا تُقَدَّرُ بِمِقدَارِ مَا فِيهَا مِنْ مَنفَعَةٍ عِندَ التَّقدِيرِ, مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ.

3- جعل المنفعة نتيجة المجهودات فحسب خطأ مخالف للواقع: المَنفَعَةُ قَد تَكُونُ نَتِيجَةَ مَجهُودَاتِ الإِنسَانِ, وَقَد تَكُونُ نَتِيجَةَ وُجُودِ المَادَّةِ الخَامِّ, وَقَد تَكُونُ نَتِيجَةً لَهُمَا مَعًا, وَلَيسَتْ هِيَ نَتِيجَةً لِمَجهُودَاتِ الإِنسَانِ فَحَسْب.

4- عدم مساواة الجزاء للعمل ليست هي السبب الوحيد لانحطاط مستوى الإنتاج: انحِطَاطُ مُستَوَى الإِنتَاجِ لَيسَ نَاتِجًا عَنْ عَدَمِ مُسَاوَاةِ الجَزَاءِ لِلعَمَلِ فَحَسْب, فَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنْ ذَلِكَ, وَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنِ استِنفَادِ جَمِيعِ الثَّروَةِ التِي فِي البِلادِ, وَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنِ الحُرُوبِ, وَقَد يَكُونُ نَاتِجًا عَنْ غَيرِ ذَلِكَ.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهذا القَدْرِ فِي هَذَا الجزء, مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الجزء القَادِمِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى, فَإِلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِماً, نَترُكُكُم فِي عِنايَةِ اللهِ وحفظِهِ وأمنِهِ, سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَن يُعِزَّنَا بِالإِسلامِ, وَأَنْ يُعِزَّ الإِسلام بِنَا, وَأَن يُكرِمَنا بِنَصرِهِ, وَأَن يُقِرَّ أَعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ على منهاج النبوة فِي القَرِيبِ العَاجِلِ, وَأَن يَجعَلَنَا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِهَا, إِنهُ وَلِيُّ ذلك وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم على حُسنِ استِمَاعِكُم, وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG